1

روبرت و. كيوهن
جوزف س. ناي الإبن

تمهيد

أصبحت العولمة كلمةً طنَّانةً في التسعينيَّات كما كانت عبارة «الاعتماد المتبادل» في السبعينيات. وتبدو أحياناً أنَّها تشير إلى أي شيء يعتقد المؤلف أنَّه جديد أو شائع. لكن العولمة، كما يبيِّن هذا الكتاب، تشير إلىٰ تغيرات حقيقيَّة ذات أهمية أساسيَّة. ولهذه التغيرات آثار عميقة في السياسة كما في الاقتصاد والأنشطة العسكريَّة وكذلك في البيئة. لقد طرحنا في هذا الكتاب ثلاثة أسئلة أساسيَّة: الأول، كيف تبرز أشكال العولمة في القسم الأول من القرن الحادي والعشرين؟ والثاني، كيف يؤثر ذلك في الحكم المرتبط مسبقاً بالدولة ـ الأمة ارتباطاً وثيقاً؟ والثالث، كيف يمكن أن تُحكم العولمةُ نفسُها؟

سوف تؤثِّر العولمة في طرق الحكم وتتأثَّر بها؛ فتكرار الأزمات المالية بحجم الأزمة المالية في السنوات 1997 ـ 1999 قد يؤدي إلىٰ حركات شعبية لتحدّ من الاعتماد المتبادل ولتقلب العولمة الاقتصاديَّة. فالشك المشوش هو سعر مرتفع جداً لا يستطيع أن يدفعه معظم الناس مقابل مستويات ثراء مرتفعة نوعاً ما. ما لم يتم التحكم ببعض نواحي العولمة تحكماً نشيطاً، لا يمكن أن تكون محتملة بشكلها الحالي. لم يكن شعار «دعه يعمل» خياراً حيوياً في

obeikandi.com

فترات سابقة من العولمة، ولا يمكن أن تكون حيوية الآن. فليس السؤال، «هل سيتم التحكّم بالعولمة؟» وإنما «كيف سيتم التحكّم بالعولمة؟».

تعريف «العالميَّة»

العالميَّة حالة يشتمل العالم فيها على شبكات من الاعتماد المتبادل تمتد على مسافات تشمل عدداً من القارات [1]. وقد تتصل هذه الشبكات من خلال تدفق وتأثيرات رأس المال والبضائع، والمعلومات والأفكار والناس والقوة، وكذلك المواد ذات العلاقة البيئيّة والحيوية (كالمطر الحامضي والجراثيم). وتشير العولمة وعكسها إلى زيادة العالميَّة أو تراجعها. إذا قورنت العالميَّة بالاعتماد المتبادل فإنَّها تتصف بصفتين متميزتين [2]:

- تشير العالميَّة إلى شبكات اتصالات (علاقات متعددة) وليس إلى شبكة اتصال واحدة. يمكن أن نُشير إلى اعتماد متبادل اقتصادي وعسكري بين الولايات المتحدة واليابان، لكنها لا تشير إلى «عالميَّة» بين الولايات المتحدة واليابان، فالاعتماد المتبادل بين الولايات المتحدة واليابان جزء من عالميَّة معاصرة لكنه ليس بحد ذاته عالمياً.
- وحتى تعتبر شبكة العلاقات «عالميَّة»، يجب أن تغطي مسافات عبر القارات، وليس شبكات إقليميَّة فحسب. والمسافة طبعاً متغيِّرة دائماً وتمتد من الجوار (مثل الولايات المتحدة وكندا) إلى الطرف الآخر من الكرة الأرضية (مثل بريطانيا وأستراليا). لذلك إن أي تمييز حاد بين الاعتماد المتبادل «البعيد» و«الإقليمي» هو تقسيم قسري. ولا فائدة من الإقرار ما إذا كانت العلاقة المتوسطة (مثلاً بين اليابان والهند أو بين مصر وجنوب أفريقيا) مؤهلة لتكون عالميَّة. ومع ذلك، إن كلمة «العالميَّة» غريبة لتقريب العلاقات الإقليمية. وتشير العولمة إلى تقليص المسافة على نطاق واسع. يمكن أن نجعلها تتناقص مع كلمة «المحلية» أو «القومية» أو «الإقليمية».

قد تساعد بعض الأمثلة، فانتشار الإسلام انتشاراً سريعاً من الجزيرة العربية عبر آسيا إلىٰ ما يُعرف الآن بأَندونيسيا هو مثال واضح علىٰ العولمة؛ لكن التحرّك الأولي للهندوسية عبر شبه القارة الهندية لم يكن عولمة بحسب تعريفنا. والعلاقات بين دول التعاون الاقتصادي الآسيوي والمحيط الهادي APEC هي اعتماد متبادل بين القارات لأن هذه الدول تشمل الأمريكتين وآسيا وأستراليا. لكن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ASEAN هي إِقليمية.

العالميَّة لا تعني الكونية. فعند الانتقال إلىٰ الألفية الجديدة كان ربع سكان أمريكا يستخدمون الشبكة العالميَّة (الإنترنت) بالمقارنة مع 1٪ من سكان جنوب آسيا. ومعظم الناس في العالم لا يملكون هاتفاً، ولا يزال مئات الملايين من الناس يعيشون كمزارعين في قرى بعيدة، ذات اتصالات خفيفة فقط مع الأسواق العالميَّة أَو التدفق العالمي للأَفكار. في الواقع، تصاحب العولمة فجوات متزايدة من نواحٍ عدة بين الأغنياء والفقراء. إِنها لا تعني التجانس أَو العدل [3]. وكما يبيِّن جيفري فرانكل Jeffery Frankel وداني رودريك Dany Rodrik في فصولهما، إِن السوق العالميَّة المتكاملة قد تعني تدفقاً حرّاً للبضائع والناس ورؤوس الأموال وتقارب أسعار الفائدة. وهذا بعيد عن الحقائق. بينما زادت التجارة العالميَّة بسرعة أكبر مرتين، والاستثمار الأجنبي المباشر بسرعة أكبر ثلاث مرَّات من سرعة زيادة الناتج العالمي في النصف الثاني من القرن العشرين، إِن انفتاح بريطانيا وفرنسا علىٰ التجارة (نسبة التجارة إِلىٰ الناتج العام) أكثر قليلاً فقط اليوم مما كان عليه في سنة 1913، واليابان أقل كذلك. بالنسبة لبعض المقاييس كانت أسواق الرساميل أكثر تكاملاً عند بداية القرن، وكان العمل أقل حركة مما كان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما غادر 60 مليون شخص أوروبا إِلىٰ العوالم الجديدة [4]. ومن النواحي الاجتماعيَّة، غالباً ما أدَّىٰ الاتصال بين أصحاب المعتقدات الدينيَّة المختلفة وأصحاب القِيَم العميقة إِلىٰ صراع [5]. وثمة رمزان يعبّران عن ذلك الصراع

هما: الفكرة أن الولايات المتحدة هي الشيطان الأكبر بالنسبة للأصوليين الإسلاميين في إيران، ونصب صورة منقولة لتمثال الحرية في ساحة تينان مين في الصين سنة 1989 من قبل الطلاب المحتجين. وواضح من الناحية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة أن التجانس لا ينتج من العولمة بالضرورة.

أبعاد العالميَّة

إن الاعتماد المتبادل والعالميَّة كلاهما ظاهرتان متعددتا الأبعاد. وغالباً ما تُعرَّفان بتعريفات اقتصاديَّة بحتة وكأن الاقتصاد العالمي عرّف العالميَّة. لكن أشكالاً أخرىٰ للعالميَّة تبدو مهمَّة بقدر متساوٍ. إن أقدم صورة للعولمة هي بيئية: لقد أثَّرت تغيرات المناخ في تعداد البشر بين مد وجزر علىٰ مدىٰ ملايين السنين. والهجرة ظاهرة عالميَّة قائمة منذ زمن طويل. فقد بدأت أجناس البشر تغادر أماكنها الأصلية ـ أفريقيا ـ قبل ما يقرب من 1,25 مليون سنة ووصلت إلىٰ أمريكا قبل نحو 13000 و30000 سنة. واحدة من أهم أشكال العولمة هي العولمة الحيوية. فقد سجَّل أول وباء جدري في مصر سنة 1350 ق. م. ووصل إلىٰ الصين في سنة 49 ميلادية، وإلىٰ أوروبا بعد 700 سنة وإلىٰ أمريكا في سنة 1520 وإلىٰ أستراليا سنة 1789 [6]. كما بدأ الطاعون الأسود في آسيا وانتشر في أوروبا بين سنة 1346 وسنة 1352 وقتل ربع أو ثلث سكانها. وعندما ارتحل الأوروبيون إلىٰ العالم الجديد في القرنين الخامس عشر والسادس عشر حملوا معهم الجراثيم التي أهلكت نحو 95٪ من السكان الأصليين [7]. واليوم يستطيع التأثير الإنساني في مناخ الأرض أن يؤثِّر علىٰ حياة الناس في كل مكان. ولكن ليست كل آثار العالميَّة البيئية معاكسة. فعلىٰ سبيل المثال استفادت التغذية كما استفاد المطبخ في العالم القديم من مستوردات محاصيل العالم الجديد كالبطاطا والذرة والبندورة [8].

تعود العولمة العسكرية إلىٰ زمن حملات الإسكندر المقدوني قبل 2300 سنة علىٰ الأقل، والتي نتج عنها إمبراطورية امتدت علىٰ قارات ثلاث من أثينا

إلىٰ نهر الأندوس عبر مصر. إن من أكثر أشكال العالميَّة انتشاراً وأصعبها تحديداً تدفق المعلومات والأفكار. وبالفعل كانت فتوحات الإسكندر هامَّة جداً من حيث تقديم المجتمع الغربي، وأفكاره بالشكل الهلنستي إلىٰ عالم المشرق [9]. وانتشرت أربعة أديان عظيمة ـ البوذية واليهودية والمسيحية والإسلام ـ إلىٰ مسافات بعيدة خلال الألفيتين الماضيتين، وفي عصر الإنترنت هذا تنجح أديان أخرى كالهندوسية التي كانت محصورة جغرافياً في الماضي[10].

نستطيع بالتحليل أن نميِّز بين الأبعاد بحسب أنواع التدفق والاتصالات الحسية التي تحدث في شبكات متسعة بالمكان:

- تشمل العالميَّة الاقتصاديَّة تدفق البضائع من مسافات بعيدة، والخدمات ورؤوس الأموال، والمعلومات والمفاهيم التي تصاحب تبادل السوق. كما تشمل تنظيم العمليات التي ترتبط بهذا التدفق؛ مثلاً، تنظيم إنتاج بأجور منخفضة في آسيا لصالح أسواق الولايات المتحدة وأوروبا. وفي الواقع يعرّف بعض رجال الاقتصاد العولمة بعبارات اقتصاديَّة ضيقة علىٰ أنَّها «انتقال التقنيات ورؤوس الأموال من الدول حيث الأجور مرتفعة إلىٰ دول حيث الأجور منخفضة، والنمو في صادرات العالم الثالث من القوىٰ العاملة الكثيفة[11]. إن التدفق الاقتصادي والأسواق والتنظيم، كما في الشركات متعددة الجنسيات، كلها تسير معاً. في الفصل الثاني يصف جيفري فرانكل Jeffrey Frankel الحالة الراهنة للعالميَّة الاقتصاديَّة.

- تشير العالميَّة العسكرية إلىٰ الشبكات البعيدة للاعتماد المتبادل الذي تستخدم فيه القوة أو التهديد باستخدامها. والمثال الجيد علىٰ العالميَّة العسكرية هو «توازن الخوف» الذي كان قائماً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إبان الحرب الباردة. فقد كان هذا الاعتماد المتبادل الاستراتيجي حاداً وجيد التنظيم. ولم ينتج منه تحالفات عالميَّة ثابتة فحسب، بل كان بمقدور كل طرف أن يستخدم الصواريخ عابرة القارات

لتدمير الطرف الآخر خلال 30 دقيقة. وكان واضحاً ليس لأنه جديد تماماً بل لأن مقياس وسرعة الصراع القوي والناجم عن الاعتماد المتبادل كانا ضخمين جداً. في الفصل الثالث يشرح غراهام أليسون Graham Allison كيف أن العالميَّة العسكرية وأشكال العالميَّة الأُخرىٰ هي مفاهيم أمن متغيّرة.

- تشير العالميَّة البيئية إلىٰ انتقال المواد في الجو والمحيطات إلىٰ مسافات بعيدة، أَو انتقال مواد حيوية كالجراثيم أَو المواد الجينية التي تؤثِّر في صحة الإنسان وحياته. وتشمل الأمثلة استنزاف الأوزون من طبقة الستراتوسفير نتيجة للمواد الكيماوية التي تستنفد الأوزون، وتسخين الإنسان للكرة الأرضية إلىٰ حد كبير، وانتشار فيروس الإيدز من أفريقيا الوسطىٰ إلىٰ جميع أنحاء العالم ابتداءً من السبعينات. كما في أشكال العالميَّة الأخرىٰ. إن انتقال المعلومات أمر مهم، سواء أكان هذا الانتقال مباشراً ومن خلال انتقال المواد الجينية، أَو كان غير مباشر كنتيجة لاستنتاجات تم استخراجها علىٰ أساس تدفق المادة. قد تكون بعض أنواع العالميَّة البيئيَّة طبيعية تماماً ـ فقد مرَّت الكرة الأرضية في فترات تسخين وفترات تبريد قبل أن يكون تأثير الإنسان كبيراً، لكن معظم التغيرات الحديثة كانت بتأثير أنشطة الإنسان، كما يصف وليام سي. كلارك William S. Clark في الفصل الرابع.

- تشمل العالميَّة الاجتماعيَّة والثقافية انتقال الأَفكار والمعلومات والصور والناس (الذين يحملون أَفكاراً ومعلومات طبعاً). وتشمل الأمثلة حركات الأديان، وانتشار المعرفة العلمية. وأحد وجوه العالميَّة الاجتماعيَّة الهامَّة هو تقليد ممارسات ومؤسسات مجتمع ما من قبل مجتمعات أخرىٰ، وهو ما يسميه علماء الاجتماع «التماثل» Isomorphism[12]. ولكن غالباً ما تتبع العالميَّة الاجتماعيَّة عالميَّة عسكرية واجتماعيَّة. فالأَفكار والمعلومات

والناس يتبعون الجيوش والتدفق الاقتصادي، وبذلك يحوِّلون المجتمعات والأَسواق. وفي أعمق مستوياتها، تؤثِّر العالميَّة الاجتماعيَّة في وعي الأفراد ومواقفهم تجاه الثقافة والسياسة والهوية الشخصية. وبالفعل، كما بيَّن نيل م. روزندورف في الفصل الخامس، تتفاعل العالميَّة الاجتماعيَّة والثقافية مع أنواع أخرىٰ من العالميَّة، لأن العالميَّة العسكرية والبيئية والاقتصاديَّة تنقل من خلال نشاطاتها معلومات وتولِّد أَفكاراً يمكن أن تنتقل فيما بعد عبر الحدود الجغرافية والسياسيَّة. في العصر الحاضر، حيث يخفض نمو الإِنترنت من تكاليف الاتصالات ويجعلها عالميَّة، فإِن تدفق الأَفكار يزيد مستقلاً عن الأشكال الأخرىٰ للعولمة. في الفصل السادس تبحث ديبورا هارلي Debora Hurley وڤيكتور ماير شوين بيرغر Viktor Mayer-Schoenberger أبعاد المعلومات في العالميَّة الاجتماعيَّة.

يستطيع المرء أن يتخيّل أبعاداً أخرىٰ! مثلاً يمكن أن تشير العالميَّة السياسيَّة إِلىٰ مجموعة فرعية من العالميَّة الاجتماعيَّة التي تشير إِلىٰ الأَفكار والمعلومات حول السلطة والحكم. ويمكن قياسها بآثار التقليد (كالترتيبات الدستورية أَو عدد الدول الديمقراطية) أَو بانتشار سياسات حكومة ما أَو أنظمة عالميَّة. ويمكن أن تشير العالميَّة القانونية إِلىٰ انتشار الممارسات القانونية والمؤسَّسات القانونية إِلىٰ قضايا متنوعة بما فيها التجارة العالميَّة وإِدانة مجرمي الحرب من رؤساء الدول. تحدث العولمة في أبعاد أخرىٰ أيضاً، مثلاً في العلم والتسلية والأزياء واللغة.

ثمة مشكلة واضحة عند اعتبار كل هذه الجوانب للعالميَّة ذات أبعاد متساوية مع تلك التي ذكرناها، والمشكلة هي عندما تتكاثر الأقسام لا تعود مفيدة. ولنتجنَّب مثل هذا التكاثر، فإِننا نعامل أبعاد العالميَّة هذه علىٰ أنها مجموعات فرعية من العالميَّة الاجتماعيَّة والثقافية. وتبدو العالميَّة السياسيَّة كنوع منفصل أقل من أن تكون ناحية من نواحي أبعادنا الأربع. فجميع أشكال

العولمة هي ذات مضامين سياسيَّة. فمثلاً، منظمة التجارة العالميَّة WTO، ومعاهدة عدم الانتشار النووي NPT، ومعاهدة مونتريال، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة كلها استجابة للعولمة الاقتصاديَّة والعسكرية والبيئية والاجتماعيَّة.

من نتائج كوسوفو وتيمور الشرقية كانت الأَفكار حول حقوق الإِنسان والتدخل الإِنساني ضد تشكيل سيادة الدول الكلاسيكية، السمة المركزية للجمعية العامَّة للأمم المتحدة في سنة 1999، إِذ ناقش الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان أنه في عصر العالميَّة، «تكون المصلحة الجماعية هي المصلحة القومية»، وقال رئيس جمهورية جنوب أفريقيا تابو مبيكي Thabo Mbeki: «إِن عملية العولمة تعيد تعريف مفهوم السيادة القومية وممارستها». وأجاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من الجزائر وهو رئيس سابق لـ«منظمة الوحدة الأفريقية» بأنَّه لا ينكر حق الرأي العام بالشمال أن يدين مخالفات حقوق الإِنسان، لكن «السيادة هي دفاعنا الأخير ضد قوانين عالم غير متكافئ»، وأننا «نحن (أفريقيا) لا نشارك في عملية صنع القرار»[13]. لقد كانت هذه النقاشات حول الآثار السياسيَّة للعولمة الاجتماعيَّة والعسكرية أكثر ما كانت حول العولمة السياسيَّة المتميزة عن أبعادها الاجتماعيَّة والعسكرية.

إِن تقسيم العالميَّة إِلىٰ أبعاد منفصلة هو بالتأكيد تقسيم قسري نوعاً ما. ومع هذا فهو مفيد للتحليل، لأن التغيرات في الأبعاد المتنوعة للعولمة لا تحدث معاً بالضرورة. فيمكن للمرء أن يقول، وبصورة معقولة مثلاً، إِن العولمة الاقتصاديَّة حدثت ما بين 1850 و1914 تقريباً، وظهرت في الإِمبريالية وزيادة التجارة وتدفق رؤوس الأموال بين دول مستقلة سياسياً؛ وأن مثل تلك العولمة انعكست بشكل واسع ما بين 1914 و1945. أي أن العولمة نشأت ما بين 1850 و1914 وسقطت ما بين 1914 و1945. لكن العولمة العسكرية نهضت إِلىٰ ارتفاعات جديدة ما بين الحربين العالميتين، كما كان الأمر بالنسبة لنواحٍ عديدة

من العولمة الاجتماعيَّة. فانتشار وباء الأنفلونزا في العالم فيما بين 1918 و1919 الذي قضى على 21 مليون شخص قد انتشر جرَّاء انتقال الجنود حول العالم[14]. إذن، هل انحطت العولمة أم نشأت فيما بين 1914 و1945؟ يعتمد ذلك على بعد العالميَّة الذي يشير إليه المرء. تبقى العبارات العامَّة عن العالميَّة لا معنى لها أو مضلّلة إذا لم تسند إليها صفة ما.

العالميَّة الكثيفة: ما الجديد؟

عندما يتكلَّم الناس بصورة عامية عن العولمة فإنَّهم يشيرون بصورة طبيعيَّة إلى الزيادات الحديثة في العالميَّة. فالملاحظات من مثل «العولمة جديدة جوهرياً» تعطي معنى في هذا السياق فقط، لكنها مع ذلك مضلّلة. إننا نفضل أن نتحدَّث عن العالميَّة كظاهرة ذات جذور قديمة وعن العولمة كعملية لزيادة العالميَّة الآن وفي الماضي.

ليست القضية، كم هو عمر العالميَّة، ولكن كم هي «رقيقة» أو «كثيفة» في زمن ما[15]. فمثال العولمة «الرقيقة» أن «طريق الحرير» أوجد روابط اقتصاديَّة وثقافية بين أوروبا القديمة وآسيا. لكن الذي مهَّد الطريق تجار شجعان، كما كان للبضائع التي تمر ذهاباً وإياباً أثر مباشر في طبقة صغيرة (النخبة نسبياً) من المستهلكين على الطريق في البداية. وعلى العكس تشتمل علاقات العولمة «الكثيفة» على علاقات كثيرة عميقة وواسعة أيضاً تؤثِّر في حياة كثير من الناس. وتؤثِّر عمليات أسواق المال العالميَّة اليوم في الناس من پيوريا Peoria إلى بينانغ Penang. «العولمة» هي العملية التي تصبح فيها العالميَّة «كثيفة» بصورة متزايدة.

غالباً ما يساوى بين العولمة المعاصرة والأمركة، وخاصة من قبل من هم غير أمريكيين، ويحقدون على الثقافة الشعبية الأمريكية والرأسمالية التي تصاحبها. ففي سنة 1999 مثلاً، هاجم الفلاحون الفرنسيّون مطاعم ماكدونالدز حماسةً «لسيادة المطبخ»[16]. وتسيطر على عدد من أبعاد العالميَّة اليوم أنشطة

أساسها في الولايات المتحدة إما في وول ستريت، أو البنتاغون، أو كامبردج، أو وادي السيليكون أو هوليوود. وإذا فكّرنا في محتوىٰ العولمة يجري «تحميله» علىٰ الإنترنت ثم «يفرغ» في مكان آخر، فإن معظم هذا المحتوىٰ يتم تحميله في الولايات المتحدة أكثر من أي مكان آخر»[17]. لكن تاريخ العولمة يعود إلىٰ ما قبل هوليوود وبريتون وودز بزمن طويل. فتجارة البهارات وانتشار الأديان البوذية والمسيحية والإسلام عبر القارات سبقا اكتشاف أمريكا بقرون كثيرة وكذلك تشكيل الولايات المتحدة. في الواقع إن الولايات المتحدة نفسها نتاج عولمة القرنين السابع عشر والثامن عشر. إن استيراد اليابان للقانون الألماني، والروابط الجديدة بين اليابان ودول أمريكا اللاتينية مع عدد كبير من السكان من أصل ياباني، وقروض المصارف الأوروبية للأسواق الناشئة في شرق آسيا كلها تؤلّف أمثلة علىٰ العولمة التي لا ترتكز علىٰ الولايات المتحدة. وبالتالي ليست العولمة في جوهرها أمريكية حتى وإن كانت في مرحلتها الحالية متأثّرة بشكل كبير بما يجري في الولايات المتحدة.

العالميَّة اليوم أمريكية المركز، إذ أن معظم الدافع لثورة المعلومات يأتي من الولايات المتحدة، وإن قسماً كبيراً من محتوىٰ شبكة المعلومات العالميَّة يتم إبداعه في الولايات المتحدة. لكن الأفكار والمعلومات التي تدخل الشبكة العالميَّة يجري تفريغها في سياق السياسات القومية والثقافات المحلية التي تقوم بتصفية وتعديل كل ما يصل إليها بصورة انتقائية. وغالباً ما تكون المؤسَّسات السياسيَّة أكثر مقاومة للبث عبر الأمم منها لبث الثقافة الشعبية. فعلىٰ الرغم من أن الطلاَّب في الصين أقاموا نسخة من تمثال الحرية في ساحة تينان من Tiananmen Square في سنة 1989، فإن الصين لم تأخذ بمؤسسات الولايات المتحدة السياسيَّة، ليس هذا بجديد. ففي القرن التاسع عشر كان إصلاحيو ميجي في اليابان Meiji يعرفون الأفكار والمؤسسات الأنغلو أمريكية لكنهم اتجهوا إلىٰ النماذج الألمانية عن عمد لأنها كانت تبدو لهم أكثر تجانساً[18]

بالنسبة للكثير من الدول اليوم، كما يبيِّن فريدريك شوير Fredrick Schauer، فإن الممارسات الكندية الدستورية وتأكيدها الأكبر علىٰ الواجبات أو إن القوانين الألمانية المحددة للخطاب العرقي، هي أكثر تجانساً من تلك التي في الولايات المتحدة[19] وكما يبيِّن فصل كمارك Kamarck فإن الموجة الحالية لتقليد إصلاح الحكومة بدأت في بريطانيا ونيوزيلندا وليس في الولايات المتحدة.

إن الوضع المركزي للولايات المتحدة في الشبكة العالميَّة يخلق «قوة ناعمة»: وهي القدرة علىٰ جعل الآخرين يريدون ما يريده الأمريكيون[20]. لكن العمليات في كثير من الأحوال تبادليَّة أكثر مما هي في اتجاه واحد. إن بعض الممارسات في الولايات المتحدة جذَّابة جداً للدول الأُخرىٰ، تعليمات دوائية أمينة كما في «إدارة الغذاء والدواء»، قوانين أمان في النقل وممارساته، قوانين شفافة للسندات وممارساتها، تحديد التعامل الذاتي ومراقبتها من هيئة السندات والبورصة، والمعايير التي تضعها الولايات المتحدة يصعب تجنّبها أحياناً كما في القواعد التي تحكم الإنترنت نفسها. لكن المعايير والممارسات الأخرىٰ في الولايات المتحدة ـ من الرطل إلىٰ القدم (بدلاً من النظام العشري) إلىٰ عقوبة الإعدام، وحقّ حمل السلاح والحماية المطلقة لحرية التعبير ـ لاقت مقاومة وحتى عدم فهم. إن القوة الناعمة حقيقة لكنها لا تعود إلىٰ الولايات المتحدة في جميع النواحي، وليست الولايات المتحدة هي الوحيدة التي تملكها!

هل يوجد اليوم شيء عن العالميَّة مختلف اختلافاً جوهرياً؟ كل عصر يُبنى فوق عصور أُخرىٰ. ويستطيع المؤرخون أن يجدوا سوابق في الماضي لظواهر في الحاضر لكن العولمة المعاصرة تسير «أسرع وأرخص وأعمق»[21]. إن درجة كثافة العالميَّة تسبِّب كثافة متزايدة في الشبكات، و«سرعة مؤسساتيَّة» متزايدة ومشاركة متزايدة عبر الأمم.

يستخدم علماء الاقتصاد عبارة «آثار الشبكة» ليشيروا إلىٰ الحالات التي يصبح فيها منتَج ما ذا قيمة كبيرة عندما يستعمله عدد كبير من الناس. وهذا

يفسِّر لم تسبّب الإنترنت بهذا التغيير السريع[22]. ويناقش جوزيف ستغلتز Joseph Stiglitz، كبير علماء الاقتصاد السَّابق في البنك الدولي، أن الاقتصاد القائم على المعرفة يولِّد «آثاراً قوية وسريعة وغالباً ما تنتشر كالنار فتحدث تجديداً أكبر وتطلق سلسلة من تفاعلات المخترعات الجديدة. لكن البضائع ـ كمقابل للمعرفة ـ لا تنتشر دائماً كالنَّار»[23]. فضلاً عن ذلك، كلما ازدادت كثافة الاعتماد المتبادل والعالميَّة كلما أصبحت العلاقات النظاميَّة بين مختلف الشبكات أكثر أهميَّة[24]. يؤثِّر الاعتماد المتبادل الاقتصادي العميق في الاعتماد المتبادل الاجتماعي والبيئي، ويؤثِّر إدراك هذه الصِّلات بدوره في العلاقات الاقتصاديَّة. مثال، يستطيع توسع التجارة أن يولِّد نشاطاً صناعيّاً في دول ذات مقاييس بيئيّة منخفضة، فيتحرَّك بذلك ناشطو البيئة ليحملوا رسالتهم إلى الدول الصناعيَّة الحديثة ذات الأنظمة البيئيَّة المتراخية. وقد تؤثِّر الأنشطة الناجمة عن ذلك في الاعتماد المتبادل البيئي (على سبيل المثال بتخفيض التلوث عبر الحدود) ولكن قد تولِّد حقداً في البلاد الصناعيَّة الحديثة فتؤثِّر في العلاقات الاجتماعيَّة والصناعيَّة.

إن اتساع العالميَّة يعني حدوث اتصالات قوية على مستوى العالم، وبنتائج لا يمكن التنبؤ بها أحياناً. حتى وإن قمنا بتحليل كل خيط منفرد من خيوط الاعتماد المتبادل بين مجتمعين، يمكن أن تفوتنا الآثار المتعاونة للعلاقات بين هذه الروابط بين المجتمعين.

توضح العالميَّة البيئيَّة النقطة جيداً. عندما اكتشف العلماء في الولايات المتحدة غاز كلوروفلوروكاربون CFC في العشرينات ابتهجوا وابتهج الكثيرون لتوافر مثل هذه المواد الكيميائيَّة النشيطة في مجال التبريد (وأغراض أخرى) والتي كانت خاملة كيميائياً وبالتالي غير عرضة للانفجار والاحتراق. في السبعينيات من القرن الماضي فقط أصبحت موضع شك، وفي الثمانينيات ثبت أن CFC استهلكت الأوزون من طبقة الستراتوسفير التي تحمي الإنسان من

الأشعة فوق البنفسجية الضارَّة. إن الشعار البيئي «كل شيء متصل بشيء آخر» يحذِّرنا من وجود آثار غير متوقعة لأنشطة الإنسان من إشعال الوقود الفحمي (فيولد تغيراً في المناخ) إلىٰ تعديل المحاصيل المعدَّة للطعام تعديلاً وراثياً.

كما يرى فصل وليام سي. كلارك William C. Clark، أن العالميَّة البيئيَّة ذات نتائج سياسيَّة واقتصاديَّة واجتماعيَّة. فاكتشاف خصائص CFC والمواد الكيميائية الأخرىٰ المتعلقة باستنفاد الأوزون، جعل هذا الموضوع يحتل جداول أعمال الاجتماعات الدولية، داخل الدولة، وفي ما بين الدول. كما أدَّىٰ إلىٰ تناقضات بين الأُمم حوله، وفي النهاية أدى إلىٰ سلسلة من الاتفاقيَّات، ابتداء من مونتريال في سنة 1987، لتنظيم إنتاج مثل هذه المواد وبيعها. ونتج عن هذه الاتفاقيات عقوبات تجاريَّة ضد مخالفيها، وبذلك تكون قد أثَّرت في العالميَّة الاقتصاديَّة. ولقد أيقظت أيضاً وعي الناس حول الأخطار البيئيَّة مُساهمةً بذلك إسهاماً كبيراً في بثِّ أفكار ومعلومات (عالميَّة اجتماعيَّة) حول الأساليب البيئيَّة تؤثر في البشر.

شكل آخر من أشكال شبكة الاتصالات تُقدمه علىٰ المستوىٰ العالمي آثار الأزمة المالية التي بدأت في تايلاند في تموز 1997. لم يكن متوقعاً أن يكون لما بدا في البداية أنَّه أزمة مصرفية وعملة منعزلة في بلدٍ صغير ذي «سوق ناشئة»، آثار عالميَّة قاسية. فقد ولّدت فزعاً مالياً في أماكن أخرىٰ في آسيا، وخاصة كوريا وأندونيسيا، وشجَّعت اجتماعات طارئة علىٰ أعلىٰ المستويات في عالم المال فأعدت خططاً ضخمة للنجاة قدَّمها صندوق النقد الدولي، وأدَّت إلىٰ فقدان الثقة في الأسواق الناشئة وكفاءة المؤسسات المالية الدولية. وقبل أن يتوقَّف فقدان الثقة الجاري هذا، عجزت روسيا عن سداد ديونها (في آب 1998)، وتوجب إنقاذ إدارة رؤوس الأموال علىٰ المدىٰ الطويل، صندوق وقاية قائم في الولايات المتحدة، إنقاذاً مفاجئاً بواسطة خطة وضعَت بالتعاون مع «الاحتياطي الاتحادي» في الولايات المتحدة. وطلبت البرازيل، حتى بعدما بدأ

الشفاء، قرضاً ضخماً من صندوق النقد الدولي IMF وخفضت قيمة عملتها تجنباً للانهيار المالي في كانون الثاني 1999.

لم تكن ضخامة الاستثمار الخارجي النسبية في سنة 1997 أمراً غير مسبوق. فقد كانت الأسواق المالية أكثر تكاملاً بحسب بعض المقاييس في بداية القرن العشرين مما كانت عليه في نهاية القرن. فقد كان تدفق المال الصافي من بريطانيا خلال العقود الأربعة قبل سنة 1914 بمعدل 5٪ من مجمل الناتج المحلي بالمقارنة مع 2٪ إلى 3٪ للدول الغنية اليوم[25]. وحقيقة أن الأزمة المالية لسنة 1997 كانت على مستوى عالمي كانت لها سوابق: «فالاثنين الأسود» في وول ستريت 1929، وانهيار البنك النمسوي «كريديت أنستالت» في سنة 1930 أطلقت أزمة مالية وكساداً على مستوى العالم. (مرة ثانية ليست العالميَّة جديدة). لقد كانت الروابط المالية بين المراكز المالية الكبيرة عرضة لانتشار الأزمة، فزيادة السحوبات من المصارف تحدث سحوبات في أماكن أخرى، ويؤدي إخفاق المصارف في نظام ما حتى إلى إخفاقات دائنين بعيدين. ولكن على الرغم من زيادة التعقيدات المالية في هذا العصر، بالمقارنة مع فترة ما بين الحربين، تبقى الأزمات غير متوقعة بالكامل تقريباً لدى الاقتصاديين والحكومات والمؤسسات المالية العالميَّة. أصدر البنك الدولي مؤخراً تقريراً بعنوان «المعجزة الآسيوية» في سنة 1993، فزاد تدفق الاستثمار على آسيا زيادة سريعة إلى قمة جديدة في سنة 1996 وبقي عالياً حتى وقعت الأزمة. في كانون الأول من سنة 1998، قال رئيس «مجلس الاحتياطي الاتحادي» آلان غرين سيبان Allan Greenspan: «لقد تعلمت خلال الاثني عشر شهراً الماضية كيف يعمل النظام المالي العالمي الجديد أكثر مما تعلمته في السنوات العشرين الماضية»[26]. وكما يقول ديفيد هيلد David Held وآخرون: إن ما يميِّز العولمة المعاصرة عن الفترات السابقة هو الضخامة العظمى والتعقيد والسرعة[27].

توجد أيضاً صلات بينية مع العالميَّة العسكرية. ففي سياق القوتين

العظميين مثلت نهاية الحرب الباردة عولمة عسكرَّية. وأصبحت الخلافات أقل صلة بتوازن القوىٰ. لكن نشوء العولمة الاجتماعيَّة كان له تاثير معاكس. فالاهتمامات الإنسانية المتفاعلة مع الاتصالات العالميَّة أدَّت إلىٰ تدخل بعض الصراعات دراميَّة، فأدَّت إلىٰ تدخّل عسكري في أماكن مثل الصومال والبوسنة وكوسوفو. وفي الوقت نفسه، ثَمَّ تجاهل بعض الصراعات البعيدة كما في جنوب السودان حيث ثبت أنَّها أقل وصولاً. وعلىٰ المستوىٰ التكتيكي، يسبِّب عدم التكافؤ في القوة العسكرَّية العالميَّة والاتصالات بين الشبكات نشوء احتمالات جديدة للحروب. فعلىٰ سبيل المثال، في محاولة لرسم استراتيجيَّة تقاوم الولايات المتحدة، يقترح بعض الضباط في الصين الإرهاب ونشر المخدرات وتلويث البيئة وإكثار فيروسات الكومبيوتر. ويقولون إنه كلما زاد تعقيد المجموعة ـ كالإرهاب والحرب الإعلامية والحرب المالية مثلاً ـ كانت النتائج أفضل. فمن ذلك المنظور «الحرب غير المحددة» يتزاوج العمل الكلاسيكي الصيني «فن الحرب» للكاتب سون تسو Sun Tzu، مع التقنيَّات العسكرية الحديثة والعولمة الاقتصاديَّة»[28].

النقطة العامة هي أن ازدياد كثافة العالميَّة ـ أي كثافة شبكات الاعتماد المتبادل ـ ليست مجرد فرق عن الماضي بالدرجة، فالكثافة تعني أن علاقات مختلفة من الاعتماد المتبادل تتقاطع بصورة أعمق في الكثير من النقاط المختلفة. وبالتالي إن آثار أحداث في منطقة جغرافية واحدة وفي بُعد واحد، يمكن أن يكون لها آثار عميقة في مناطق جغرافيَّة أخرىٰ وفي أبعاد أخرىٰ. وكما في النظريات العلمية حول «الفراغ» وأنظمة الطقس، يكون لأحداث صغيرة في مكان ما آثار جسيمة تكون نتائجها واسعة فيما بعد أَو في مكان آخر[29]. يصعب فهم مثل هذه الأنظمة، لذلك لا يمكن التنبؤ بنتائجها. وفضلاً عن ذلك، عندما تكون هذه الأنظمة إنسانية، يجدّ الإنسان في عمله ويجتهد لأن يتفوَّق علىٰ الآخرين وليكسب ميزة اقتصاديَّة أَو اجتماعيَّة أَو عسكرية عن طريق التصرف

بشكل لا يمكن التنبؤ به. نتيجة لذلك، يجب أن نتوقَّع أن تكون العالميَّة مصحوبة بشك يتفشَّى. وسوف يكون التنافس مستمراً بين التعقيد والشك من جهة، وجهود الحكومات والمشاركين في الأَسواق وآخرين لفهم وإِدارة هذه الأنظمة المعقَّدة والمتشابكة بصورة متزايدة من جهة أخرىٰ.

العولمة ومستويات الحكم

نقصد بالحكم الإِجراءات والمؤسسات، رسمية وغير رسمية، التي تقود وتكبح الأنشطة الجماعية لجماعة ما. والحكومة جزء فرعي يتصرَّف بسلطة ويضع التزامات رسميَّة. ولا يحتاج الحكم بالضرورة لأن تقوده حكومات فقط ومنظمات عالميَّة تفوضها الحكومات بسلطة ما. إِذ ترتبط بالحكم الشركات الخاصة وروابط الشركات، والمنظمات غير الحكومية وروابط المنظمات غير الحكومية، وغالباً ما يكون ذلك بالتعاون مع هيئات حكومية لإِبداع الحكم، وأحياناً بدون سلطة حكومية.

علىٰ عكس بعض التنبؤات، إِن الدولة ـ الأمة (القومية) ليست علىٰ وشك أن تستبدل بوصفها الأداة الرئيسة في الحكم المحلي والعالمي. توجد كتابات واسعة عن آثار العالميَّة في الحكم المحلي، وهي برأينا توصل إِلىٰ استنتاجات متقاربة جداً (وهي موجزة هنا). فنحن نعتقد بدلاً من ذلك أن دولة الأمة يكملها ممثِّلون آخرون ـ القطاع الخاص والقطاع الثالث ـ في جغرافيَّة أكثر تعقيداً. فدولة الأمة هي الممثِّل الأهم علىٰ مسرح السياسة العالميَّة، لكنها ليست الممثِّل المهم الوحيد. فإِذا فكَّر المرء في مكان اجتماعي وسياسي في سياق شبكة من تسع خلايا، فإِن معظم أنشطة الحكم ستحدث خارج المربع الذي تمثِّله رؤوس الأموال القومية للدول القومية (الشكل 1 ـ 1).

ليست جغرافية الحكم هي الأكثر تعقيداً فقط، لكن شروطه وأحواله هي كذلك في المستويات الثلاثة. يناقش لورانس ليسينغ Lawrence Lessing بقوله يمكن أن يتحقَّق الحكم بالقانون والمبادئ والأَسواق والعمارة. لنأخذ مثالاً

محلياً، يستطيع المرء تخفيف سرعة المرور في الجوار بفرض حدود للسرعة، أَو بوضع شواخص «الأولاد يلعبون»، أَو بمخالفة زيادة السرعة، أَو ببناء مطبات للسرعة في الطرقات. يصف ليسينغ Lessing عالمَ الإِنترنت بأنه عالمٌ ينتقل فيه الحكم من القانون الذي تضعه الحكومات إِلىٰ هندسة العمارة التي تصنعها الشركات. «إِذن، ينتقل التنظيم الفعَّال من صانعي القانون إِلىٰ واضعي الرموز»[30]. وفي الوقت نفسه تضغط الشركات الخاصَّة علىٰ الحكومات من أجل أنظمة قانونية أفضل علىٰ النطاق المحلي والدولي كما يفعل ممثلون من القطاع الثالث. ليست النتيجة زوال دولة ـ الأمَّة، بل تحولها وخلق سياسات في أماكن جديدة متنافسة.

الشكل 1 ـ 1

أنشطة الحكم

	قطاع ثالث	حكومي	خاص
فوق الأمة	منظمات غير حكومية NGO's	منظمات حكومية عالمية IGO's	شركات عبر الأمم TNC's
قومي	بدون أرباح Non Profits	مركزي Central	شركات Firms
تحت قومي	محلي Local	محلي Local	محلي Local

يستخدم كثير من الكتَّاب عندما يتحدَّثون عن الحكم في العالميَّة ما يشير إِليه هيدلي بول Hedley Bull وهو «القياس المحلي»[31]. فمن الطبيعي أن يفكر

الناس بالحكم العالمي كحكومة عالميَّة لأن القياس علىٰ ما هو محلي أمر مألوف. فمثلاً يقول مايكل ساندل Michael Sandel «كما أن تأميم الاقتصاد الأمريكي في القرن التاسع عشر أدَّىٰ إلىٰ تأميم الحكومة الأمريكية في الفترة التقدمية، فكذلك يجب أن تؤدي عولمة الاقتصاد العالمي إلىٰ حكومة عالميَّة»[32]. لكن البنية الاتحادية كانت موجودة في الولايات المتحدة وارتكزت علىٰ اللغة المشتركة والثقافة السياسيَّة المشتركة. (حتى هذا لم يمنع نشوب حرب أهليَّة دموية في منتصف القرن).

مثال آخر هو تقرير الأمم المتحدة حول تطور العالم، فهو يصور الحكم العالمي بعبارات مثل تقوية مؤسسات الأمم المتحدة، ويدعو إلىٰ مجلسين للجمعية العامَّة مثلاً، وإلىٰ صندوق استثمار يقوم بإعادة توزيع عائدات الضرائب علىٰ العمليات العالميَّة، وإلىٰ مصرف مركزي عالمي[33]. لكن بنية الدولة وولاء الناس لدول معينة هما ما يمكّن الدول من إيجاد صلات في ما بينها ومعالجة قضايا الاعتماد المتبادل، ومقاومة الاندماج وحتى، وإن كان يبدو مبرراً، علىٰ أُسس وظائفية بحتة. وبالتالي يبدو تحقيق حكومة عالميَّة احتمالاً بعيداً خلال حياتنا، علىٰ الأقل في غياب تهديد عالمي طاغ لا يمكن أن يعالج إلاَّ بطريقة موحدة. في غياب مثل هذا التهديد يبدو من غير المحتمل أن ترغب شعوب مائتي دولة في أن تعمل علىٰ القياس المحلي لدخولها في القرن الجديد. قد تكون الحكومة العالميَّة مرغوبة أَو غير مرغوبة ـ ونعتقد أنه سيكون لذلك نتائج متعاكسة كثيرة ـ لكن علىٰ أي حال لن يكون احتمالاً ملائماً.

علىٰ الرغم من أننا نعتقد أن الحكومة العالميَّة ملائمة، فإننا لسنا راضين عن نتائج العولمة دون وجود بعض وسائل الحكم المتماسكة. قدم كارل بولاني Karl Polanyi حجة قوية على أن عجز السياسة في التعامل مع الآثار المدمِّرة لعولمة القرن التاسع عشر ساعد في نشوء الاضطرابات الكبيرة في القرن العشرين، الشيوعيَّة والفاشيَّة[34]. وعلىٰ نفس النسق قام جيفري وليامسن Jeffery

Williamson مؤخراً بتوثيق كيف أسهمت عولمة القرن التاسع عشر إسهاماً قوياً في إلغاء العولمة بالحروب البينية[35]. فبدون تنظيم ـ أو ما كان يُعرف تقليدياً بالحماية ـ يمكن أن يصبح انعدام الأمان الشخصي للكثير من الناس أمراً لا يُطاق. وكما قال بولاني Polanyi بميله الدرامي، «إن السماح لآلية السوق بأن تكون الموجه الوحيد لمصائر البشر وبيئتهم الطبيعية..... لسوف يسبِّب دمار المجتمع»[36].

إذا كانت الحكومة العالميَّة غير ملائمة، وكانت وصفة «دعوه يعمل» عودة إلىٰ الوراء، فنحن بحاجة إلىٰ البحث عن حل وسط: مجموعة ممارسات لحكم يطور التنسيق ويوجد صمامات أمان للضغوط السياسيَّة والاجتماعيَّة، وموافقة مع الحفاظ علىٰ الدول القومية باعتبارها الشكل الأساسي للتنظيم السياسي. وبرأينا تشمل هذه الترتيبات نسقاً من العوامل غير المتجانسة، من القطاع الخاص والقطاع الثالث إضافة إلىٰ الحكومات. ولن تعمل العوامل الحكومية بالضرورة بأوامر من المستويات العليا للحكومات. وتعتمد كفاءة مثل هذه القوىٰ علىٰ الشبكات التي تتواجد فيها وعلىٰ مراكزها في هذه الشبكات. ولا يحتمل أن يكون أي ترتيب هرمي مقبولاً أو فعَّالاً في الشبكات الحاكمة.

يمكن للمرء أن يشير بصورة عامَّة إلىٰ بنى الحكم التي نتصوَّرها علىٰ أنَّها «القلة المشبكة». مشبكة ـ لأن أفضل وصف للعالميَّة هو أنَّها مشبكة أكثر من كونها مجموعة تسلسل هرمي، وقلَّة ـ لأن الحكم علىٰ المستوى العالمي مقبول فقط إن لم يسيطر علىٰ الحكم القومي وإن كان تدخّله في سيادة الدول والمجتمعات مبرراً بوضوح بعبارات النتائج التعاونيَّة.

ليس الحديث عن «القلَّة المشبكة» حلاً لمشكلات الحكم العالمي، ولكن لمجرد الإشارة إلىٰ ردّ فعل عام عليه. وعلىٰ الأخص، إن مثل هذه العبارة تحتج بحجَّة المسؤولية التي هي أمر عام في الشرعية الديمقراطيَّة.

العولمة والحكم المحلي

الكتابات حول أثر العالميَّة في الحكم كثيرة. ويبدو لنا أن أكثر الأعمال إقناعاً يجمع عدداً من الاستنتاجات التي تقول باستمرار أهمية دولة ـ الأمة، وبالفعل، إن البُنى الداخلية للدول سوف تكون حاسمة في قدرة هذه الدول على التكيف مع العولمة وآثارها.

أولاً، من المهم أن لا نبالغ بمدى التغيّر في المستقبل القريب. كما يوضح فرانكل Frankel ورودريك Rodrik، لا يزال أمام التكامل الاقتصادي طريق طويل يسلكه. فمن وجهة نظر اقتصاديَّة بحتة يمكن اعتبار هذا «نقص كفاءة». ولكن من منظور سياسي اقتصادي يمكن أن يسمى ذلك «نقص كفاءة مفيد»، فهو يوجد عازلاً للفروق السياسيَّة المحلية بينما يسمح بانفتاح على الاقتصاد العالمي. ومع مرور الوقت، وتكامل السوق سوف يتآكل نقص الكفاءة المفيد هذا. إن الأجهزة السياسيَّة القومية ذات آثار قوية فلا يمكن مسحها بواسطة التكنولوجيَّات. على سبيل المثال، تظهر دراسات جون هيلي ويل John Helli well أن للحدود القوميَّة آثاراً قوية في النشاط الاقتصادي حتى في أمريكا الشمالية. فتتاجر تورنتو مع ڤانكوڤر عشر مرات أكثر مما تتاجر مع سياتل. وتزدهر تجارة الإلكترونيات لكنَّها لا تزال جزءاً صغيراً من المجموع العام حتى في الولايات المتحدة. ويوضح جيفري غاريت Geoffery Garrett أنَّه على الرغم من الحديث عن تضاؤل سيادة السياسة، «لم تشجع العولمة انتشار سباق سياسي إلى قاع التحرر الجديد بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD كما لم تفعل الحكومات التي تصر على سياسات التدخّل ولم يعجزها سحب رأس المال المدمر»[37].

ثانياً، قد تكون للعولمة آثار قوية في السياسات التوزيعيَّة واللامساواة، لكن هذه التأثيرات ليست واضحة بالنسبة للعولمة المعاصرة كما كانت في القرن التاسع عشر. فالمقولات العالميَّة حول زيادة اللامساواة المحليَّة واللامساواة

العالميَّة. وعلىٰ العموم من نظرية هيكسكر ـ أوهلن Heckscher-Ohlin، يجب أن نتوقَّع زيادة في اللامساواة في البلاد الغنية (رأس المال والعمالة الماهرة وعوامل وفيرة يجب أن تربح علىٰ حساب العمالة غير الماهرة)، ولكن يجب أن نتوقَّع زيادة المساواة إلىٰ درجة ما علىٰ الأقل ـ علىٰ الأقل في ما يخص العمالة المستخدمة في السوق ـ في الدول النامية. وكما يظهر فصل غرندل Grindle، الحقيقة قد تكون أكثر تعقيداً من النظرية ـ طبيعة النظام السياسي وضعف المؤسَّسات قد يكونان حاسمين في الدول النامية؛ لكن النقطة هي أن الخط الأساسي لتوقعاتنا الاقتصاديَّة يجب أن يكون مختلفاً بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

بعبارة اقتصاديَّة، تستفيد العمالة الرخيصة في الدول الأفقر من التجارة والهجرة، وتعاني العمالة الرخيصة في الدول الغنية. كان هذا صحيحاً في أواخر القرن التاسع عشر بالنظر إلىٰ ضخامة الهجرة. ويستنتج جيفري وليامسن Jeffery Williamson «أن تجمع القوىٰ في أواخر القرن التاسع عشر اشتمل علىٰ تقارب أسعار السلع وتوسّع التجارة واللحاق بالتقنيات وتراكم رأس المال البشري، لكن الهجرة الكبيرة كانت القوة المركزية بشكل واضح»[38]. ففي بعض العلاقات ـ مثل العلاقات بين بريطانيا والولايات المتحدة ـ كان أثر هيكسكر ـ أوهلن Heckscher-Ohlen؛ ولكن لم يكن هاماً في أمثلة أخرىٰ: قد يكون هيكسكر ـ أوهلن التقطا الإشارة الصحيحة لكنهما لم يكونا مناسبين تماماً عندما تعلَّق الأمر بالمستويات الضخمة[39]

تدفع هجرة العمالة العولمة المعاصرة أقل مما فعلت في القرن التاسع عشر، حتى إن المضامين المعاصِرة لمقولة وليامسن Williamson غامضة. يحتمل أن تؤدي العولمة بشكل تجارة بين دول غنية ودول فقيرة إلىٰ زيادة عدم المساواة فى الدخل في الدول الغنية، كما كان من الممكن أن يتنبأ هيكسكر وأوهلن[40]. ولكن في القرن التاسع عشر كان لانتقال رأس المال النتيجة العكسية لأن رؤوس الأموال ذهبت بمعظمها إلىٰ الدول ذات الأجور العالية

والمصادر الطبيعيَّة غير المستغلّة[41]. الولايات المتحدة الآن مستورد كبير لرؤوس الأموال على الرغم من أنَّها دولة ذات أجور عالية. لذا فعلى أساس عالمي يمكن لهذا الشكل من العولمة أن يخلق اختلافاً أكثر مما يخلق تقارباً. فالهجرة هامَّة الآن، وهي التي تولِّد تقارباً، لكنها ليست هامة بالدرجة التي كانت عليها في القرن التاسع عشر[42]. ثمة أسباب قوية لزيادة اللامساواة في الدول الغنية كالتقنية واختلاف تركيبة القوى العاملة بشكل خاص. يقدم فصل فرانكل Frankel تقارير فيها تقديرات عامة عن أن التجارة مسؤولة عن 5٪ إلى 33٪ من زيادة الفروق بالأجور. لسنا مؤهلين لأن نصنف هذه الأمور، لكن الجدير بالملاحظة أن مثل هذه التقديرات في الأدبيات الاقتصاديَّة التحليليَّة لا تمنع «العولمة» من تحمل لوم سياسي عن اللامساواة بالدخل. حتى وإن كان التغير المنحاز إلى المهارة التقنية هو السبب الأول لزيادة اللامساواة بالدخل في البلاد الغنية خلال العقود الثلاثة الماضية، فإن العولمة ستكون مثيرة للخلاف سياسياً[43].

ثالثاً، يختلف تأثير العولمة في الدولة اختلافاً كبيراً بسبب النظام السياسي الاقتصادي[44]. واحدة من طرق التفكير في هذه القضايا هي في عبارة «أنظمة الإنتاج». ففي أنظمة السوق تؤدي العولمة إلى عدم تساوٍ بالدخول لأن أسعار السوق ترتفع للعمالة الماهرة ولأن انقسام العمالة يزداد. في الدول الديمقراطية الاجتماعيَّة ذات الرفاه تحد دفعات التمويل من اللامساواة لكنها تنتج بطالة[45]. في أسلوب الأجهزة اليابانية، تضع العولمة ضغوطاً على نظام العمل طيلة الحياة وعلى أحكام أخرى لتأمين الرفاه من قبل المؤسسة بدلاً من الدولة. بصورة عامة تتفاعل العولمة مع السياسات المحلية؛ فليس صحيحاً أن العولمة تنتج الآثار نفسها في كل مكان (فتدمر دولة الرفاه بصورة أقل كثيراً أو تدمر قوة الدولة)[46] أو أن ليس للعولمة علاقة. يمكن اتخاذ عدة طرق سليمة للتعامل مع آثار العولمة بالاعتماد على تاريخ وبُنى والسلوك ـ إن تصور «سترة تكتيف» ذهبية واحدة لا يقوى على البقاء.

هل توقظ العولمة مؤسسات الدولة؟ تختلف الإجابة باختلاف نوع الدولة ونوع الوظيفة. صحيح أن قيود السوق على الدولة أكبر مما كانت عليه قبل ثلاثة عقود، لكن النتائج تختلف اختلافاً كبيراً. تشعر فرنسا وألمانيا والسويد بضغوط السوق لكن يبقى جوهر رفاه هذه الدول قوياً. لكن بعض الدول وهي الأقل نمواً تشعر بضغوط السوق، لكنها لا تمتلك شبكات أمان قوية أو مؤسَّسات حكومية لتبدأ بها. إن انتقال المال والعمالة الماهرة عبر الأمم تقطع القوى الضريبية، وتجعل الاتصال عبر الأمم والإنترنت أكثر صعوبة وكلفة على سلطات الشرطة لكي تضبط المواطنين. وكما يوضح غرندل Grindl، إن بعض البلاد الأقل نمواً قد تمتلك مؤسَّسات ضعيفة (لأسباب تاريخيَّة وثقافية) لا يستطيع معها قادتها التغلّب على التحديات التي تضعها العولمة. وبالنسبة لدول نامية أخرى زادت العالميَّة الاقتصاديَّة من قوة مؤسسات الدولة وذلك بخلق قاعدة اقتصاديَّة أكثر قوة، انظر التنمية في سنغافورة أو ماليزيا أو كوريا. كما يبين فصل سايك Saich، الصين حالة خاصة. وتقول ليندا وايس Linda Weiss إنه يوجد تحول في وظائف الدولة أكثر من إضعافها[47]. إن استنتاجنا الكبير حول كيفيَّة تأثير العالميَّة في الحكم المحلي هو استنتاج حذر. طبعاً تحدث تأثيرات قوية، لكن التعميم حول أثر العالميَّة في دولة الأمة يختلف بحسب حجم وقوة، ثم الثقافة السياسيَّة المحلية للدول المشمولة.

من منظور الحكم إن ما يلفت النظر في النصف الثاني للقرن العشرين هو الفعالية النسبية في جهود الدول للاستجابة للعولمة. كما كانت دولة الرفاه خطوة كبيرة. إذا كانت قصة بولاني Polanyi حول عجز السياسات في التعامل مع الآثار المدمِّرة لعولمة القرن التاسع عشر صحيحة أم لا، فقد تمّ التمسّك بوجهات النظر تلك. تم التوصل بعد الحرب العالميَّة الثانية إلى حل وسط في البلاد الغنية التي سماها رغي Ruggie «التحرر المثبت embedded Liberalism»[48]. وكان ثمن الاقتصاد المفتوح شبكة أمن اجتماعي. ويبين

رودريك Rodrik أن الانفتاح ودولة الرفاه مترابطين ارتباطاً عالياً. ورافقت دولة الرفاه تنمية الأَنظمة العالميَّة في مجالات كالمال والتجارة وصممت بحيث تشجع التعاون بين الدول. وكانت النتيجة في النصف الثاني من القرن العشرين أنَّها كانت فترة ملحوظة كان فيها النمو الاقتصادي قوياً بصورة كبيرة علىٰ الرغم من فترات كساد، كما أصبح فيها الاقتصاد المنفتح متعدداً ومتقدماً علىٰ منتجات الآخرين وتدفق رؤوس أموالهم.

السؤال الكبير هو إن كان العصر المقبل من العولمة الاقتصاديَّة مختلفاً بسبب المتغيرات في درجة الاعتماد المتبادل المؤدي إلىٰ تحولات أساسية، أم بسبب ثورة المعلومات[49]. من وجهة نظر كينيث Kenneth ووالتز Waltz، كلما كثر تغير الأشياء، فإنها تبقى علىٰ حالها. «تختبر التحديات المحلية والخارجية حماسة الدول. تفشل بعض الدول وتجتاز دول أخرىٰ الاختبار بصورة رائعة. وفي الأزمنة الحديثة يفلح عدد كاف من الدول في الحفاظ علىٰ النظام العالمي سائراً كنظام دول. تتنوع التحديات وتتحمل الدول»[50]. وعلىٰ النقيض يصرِّح بعض الكتَّاب بأن الدولة، وهي عامل سيادة خارجي «سوف تصبح شيئاً من الماضي»[51]. ويقول المتنبئون من عصر المعلومات أن الفضاء الإلكتروني يحل محل الفضاء الأرضي ويجعل ضوابط الحكومات القومية أمراً مستحيلاً.

عندما يمتزج التغير السريع والأساسي مع الاستقرار يصبح من الصعب أن تضع توازناً بسهولة. فالقول بأن الدولة تتحمّل هو أن نتغاضىٰ عن العوامل الهامَّة الأخرىٰ التي تبرز وعن القيود التي قد تفرضها علىٰ سيادة الدولة. ولكن القول إن «كل شيء مختلف»، فهو التغاضي عن حقيقة أن الدول الحديثة مرفهة ومتعددة المصادر. بينما تصبح الحدود أكثر قابلية للتسرب، وهذه حقيقة، وتصبح بعض القيود أكثر إشكالية، فلن يكون مستقبل الحكم المحلي سهلاً جداً، لقد بنى شبكة الإنترنت أصلاً بعض خبراء الكمبيوتر ذوو ثقافة متحرِّرة ومعادية للحكومة، ولكن سرعان ما غيَّرت التجارة هذه الشبكة. فالإجراءات

التجارية لتوثيق الاعتماد تخلق إطاراً يسمح بتنظيم خاص ويخلق كيانات تجارية يضع وجودها أهدافاً لتغطية التنظيم العام[52].

كما في الأدبيات الاقتصاديَّة حول العالميَّة ودولة الأمة، ليس من المحتمل أن يكون الجواب أن «كل شيء متغير» أو «لا شيء متغير». قد يكون الموضوع واحداً عن تآكل السلطة أو الحفاظ عليها أقل من أن يكون عن التغيرات بطريقة تفكيرنا حول المكان. فبينما تعبر الرسائل العالميَّة الإلكترونية للتجارة الحدود بحرِّيَّة فإن العمليات التي يتم بها إنتاجها غالباً ما تشتمل على إعادة تشكيل المكان المادي. ويشير ساسين Sassen إلى «إعادة توضع السياسات» من العواصم القومية إلى مدن عالميَّة تؤلِّف «جغرافية اقتصاديَّة جديدة للمركزية» وهي واحدة تجتاز الحدود القوميَّة وكذلك الحدود بين الشمال والجنوب[53].

توقعاتنا أن الحكم سيبقى مركزاً في دولة الأمة. وسوف تبقى قوة الدولة هامة جداً، كما يبقى توزع القوة في ما بين الدول. وسواء بقيت الولايات المتحدة مسيطرة أم نجح آخرون في تحديها، فإنَّها سوف تؤثِّر في العالميَّة تأثيراً جوهرياً وفي حكمها أيضاً. ولكن قد تصبح صورة «الدولة» مضللة بصورة متزايدة لأن وكالات الدول مرتبطة بشبكات مع ممثلي القطاع الخاص والقطاع الثالث. وسوف تصبح الشبكات في ما بين الحكومات أكثر أهمية، كما سوف تصبح كافة العلاقات عبر الأمم من جميع الأنواع[54]. وكما يصف براون Brown وآخرون في فصلهم، سوف يحدث اختلاط بين ائتلافات من أجزاء من الحكومات، ومن منظمات غير حكومية، فقد تتحالف ضد أجزاء أخرى من الحكومات المتحالفة مع شركات عبر الأمم. سوف تصبح الشبكات العالميَّة أكثر تعقيداً. كما يقول كوغليانيس وهارلي ومايز شونبرغر Cogliance, Hurley, Mayer - Schoenberger، سوف يحتاج الحكم إلى تعاون متشابك وموسع ويحتمل أن تصبح القواعد المنظمة هرمياً أقل فعالية.

حكم العالميَّة: أنظمة، وشبكات، ومبادئ

ليس حكم العالميَّة نفس الحكومة العالميَّة، والقياس المحلي غير كاف. ليس النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين مجرد نظام دول وحيدة تتفاعل في ما بينها من خلال الدبلوماسية والقانون الدولي العام والمنظمات العالميَّة. ففي ذلك النموذج، تتفاعل الدول كعوامل تؤلِّف نظاماً عالمياً[55]. لكن تركيز هذا النموذج على الدولة الواحدة المجسدة يفشل فشلاً كبيراً في توكيد عنصرين أساسيين آخرين من النظام العالمي المعاصر: الشبكات بين العوامل والمبادئ ـ معايير السلوك المتوقع ـ المقبولة على نطاق واسع من قِبل العوامل. نستطيع اعتبار هذا النِّظام العالمي الهيكل العظمي لنظام العالم المعاصر ـ وهو المهم لعمل النِّظام ككل ـ لكنه ليس النِّظام كله. فهو لذلك نظام مبسّط ومفيد به نبدأ السؤال عن الحكم العالمي، مع أنَّه لا يقدم لنا أساساً لوصف كامل.

استجابات الحكومات على مشكلات الحكم

لعل أقصر بداية لمعالجة المشكلة أن ننظر إليها على أنَّها استجابة لمشكلات وفرص تواجهها الدول. تخترع الدول مؤسسات عالميَّة لتسهل التعاون الذي تبحث عنه لتحقيق أغراضها الخاصَّة. لِنَقُلْ بشكل موسَّع، هذا وصف عقلي وظائفي بالمعنى الذي تفسره توقعات النتائج[56]. تتأثَّر المصالح في الدول بأعمال دول وعوامل أخرى، وبالتالي يتطوَّر «الطلب على الأَنظمة العالميَّة»[57]، أي تصبح الحكومات راغبة في استبدال بعض من حرياتها القانونية للعمل حتى يكون لها بعض التأثير في أعمال هذه العوامل الأخرى. أما إذا كان هذا يشتمل على «تنازل عن السيادة»، فهذه قضية قانونية تعتمد على صنع ترتيبات. إلى جانب المصالح المحلية البحتة، تقوم عوامل عبر الأمم (هيئات ومنظمات غير حكومية) بتطوير عمليات عبر الحدود يمكن التنبؤ بها، كما تقوم بالضغط لإجراء الترتيبات التي تحقق ذلك. يوضح هذا التفسير الوظيفي وجود مئات المنظمات ما بين الحكومات والأَنظمة التي تحكم قضايا

من فقمات الفراء إلىٰ التجارة العالميَّة. وقد يساعد أيضاً في شرح الجهود لحكم الاستخدام العالمي للقوة بدءاً من معاهدات السلام في لاهاي في نهاية القرن التاسع عشر إلىٰ عصبة الأمم ثم إلىٰ ميثاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

بعض أشكال الحكم هذه فقط هي عالميَّة، وليس بينها ما يشبه صورة «الحكومة العالميَّة»، التي روَّج لها الاتحاديّون العالميون في الماضي، والتي سخرت منها حكومات وخبراء أكاديميّون خلال عدد من العقود الماضية. توجد أمثلة علىٰ الحكم العالمي الرسمي من خلال مؤسَّسات متعددة الجوانب التي تخلق فيها الدول أَنظمة عالميَّة وتتخلَّى عن بعض سلطاتها لمنظمات في ما بين الحكومات لتحكم قضايا معينة. ويحدث هذا التفويض إلىٰ مؤسسات واسعة التعريف في السياسة التجارية (منظمة التجارة العالميَّة WTO) وفي السياسة المالية والتنموية (صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي). ويتضح التفويض المحدد في سياسة البيئة، مثلاً، إلىٰ مؤسسة تحكم المواد الكيميائية التي تؤثِّر في الأوزون، أَو مزارع السمك خارج نطاق أراضي الدول. يتزايد الدور العالمي للمؤسَّسات العالميَّة المكرسة لحماية حقوق الإنسانية ـ اتجاه سوف يتأكد إذا أصبحت محكمة الجنايات العالميَّة International Criminal Court حقيقة. وما نجده علىٰ المستوىٰ العالمي ليس حكومة عالميَّة، بل هو أَنظمة مبادئ وقواعد ومؤسسات تحكم عدداً كبيراً من قضايا السياسات العالميَّة. وتتركز جزر الحكم هذه تركيزاً كثيفاً بين الدول المتقدمة، ولكن غالباً ما يكون لها اتساع عالمي.

من المهم أن استجابات الحكومات علىٰ الزيادات في العالميَّة لا تحتاج لأن تأخذ شكل مبادرة أَو تأييد لأَنظمة متعددة الجوانب علىٰ المستوىٰ العالمي. وبالفعل، إن ثلاث استجابات أخرىٰ واضحة بصورة خاصة:

- وحيدة الجانب. إن بعض الاستجابات وحيدة الجانب، هي انعزالية ومناصرة للحماية مع آثار إزالة العالميَّة. وبعض الأعمال وحيدة الجانب

الأخرىٰ قد تزيد في الحكم العالمي. والمهم بصورة خاصة قبول بعض الدول لمقاييس طوَّرتها دول أخرىٰ. وتراوح هذه العملية علىٰ القياس من العمل الطوعي إلىٰ العمل القسري. يمكن أن يكون قبول مقاييس عامة طوعياً بصورة عالية، مثلاً عندما تتعلم دول وشركات خارج الولايات المتحدة كيف تطبق مقاييس الألفية الجديدة التي صنعت (بكلفة عالية) في الولايات المتحدة، أَو عندما يقلدون ترتيبات الآخرين السياسيَّة لحل مشكلات محلية التي عرفوها هم أنفسهم.

ويمكن أن يكون تبنِّي المقاييس العامة طوعياً بشكل جزئي، كما الحال عندما تتبنَّى الدول مبادئ المسؤولية المقبولة عموماً، فتجعل كتبها أكثر شفافية أَو تؤسِّس وكالات تنظيمية تقلد فيها مؤسسات دول أخرىٰ[58]. في هذه الحالة، تكون درجة الطوعية محدودة بحقيقة أن الاستثمار الأجنبي أَو الفوائد الأخرىٰ يمكن أن توقفها عوامل خارجية قوية إذا لم تنفذ مثل تلك الأعمال. وعلىٰ الطرف الآخر من المقياس، الطرف القسري، توجد ظواهر مثل اعتبار صندوق النقد الدولي IMF، المرتبط ارتباطاً وثيقاً بقبول وجهات نظر الاقتصاد الجمعي التي تتعلَّق بوجهات «إجماع واشنطن Washington consensus». وأخيراً، قد تفرض الدول القوية بكل بساطة مقاييسها علىٰ الضعفاء كما فعلت بريطانيا بأعداء العبودية في القرن التاسع عشر[59].

- حيثما يكون الإجماع الواسع صعباً أَو مكلفاً جداً، تسعى الدول لإقامة أَنظمة ثنائية الجانب أَو أقل عدد ممكن من الجوانب مع عدد قليل من الشركاء الذين لهم تفكير مماثل[60]. فتوجد مئات من الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بالضرائب؛ واتفاقيات بازل Basle حول الكفاية المصرفية مثلٌ آخر. قد تكون إحدىٰ نتائج هذه الاستراتيجية تغيير الحال الراهن وبالتالي لا تسوء حال المشاركين، أَو ربما إجبارهم علىٰ الانضمام إلىٰ إجراءات تجعلهم في حال أسوأ من الوضع الأصلي[61].

- استجابة إقليميَّة. قد ترىٰ الدول نفسها أكثر قدرة علىٰ مسايرة القوىٰ العالميَّة إذا شكَّلت تجمعات إقليميَّة. ففي إقليم ما، يشجع الاعتراف المتبادل بالقوانين والسياسات للدول في ما بينها التعاون دون أن تكون القوانين منسجمة انسجاماً كبيراً. وتقدم التقوية الأخيرة للاتحاد الأوروبي EU مثالاً مبدئياً لهذه الإقليميَّة.

يقوم تركيزنا علىٰ التعاون متعدد الجوانب علىٰ المستوىٰ العالمي، علىٰ الرغم من أن كثيراً مما نقوله يعتمد علىٰ الأَنظمة قليلة الجوانب أَو الأَنظمة الإقليمية. نعتقد أن أشكال التعاون متعدد الجوانب الذي سيطر في النصف الثاني من القرن العشرين تتغيَّر ويجب أن تتغيَّر أكثر إذا كان التعاون متعدد الجوانب سينجح في عالم يتجه نحو العولمة سريعاً. ولكن حتى نقول هذه الحجة، نحتاج أولاً لوصف مجموعتين هامتين من التغيرات التي تحدث، في العوامل الناشطة في قضايا السياسة العالميَّة وعبر الأمم وفي المبادئ التي يعتقد أنَّها متعلِّقة بالتعاون متعدد الجوانب.

عوامل جديدة في الشبكات

لا يمكن تصور القوىٰ العاملة في السياسة العالميَّة علىٰ أنَّها دول. فالشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية والوحدات الحكومية الفرعية تستطيع جميعاً أن تلعب أدواراً مستقلة أَو شبه مستقلة. وتساعد هذه القوىٰ في خلق أَو زيادة معضلات نشر القوة، والشفافية، والطريق المسدود التي تؤثِّر في المنظمات الدولية، لكنها قد تلعب دوراً حاسماً في الحكم. وعندما تفعل، فإنَّها تعمل كأجزاء منتظمة في شبكات.

بسبب الانخفاض السريع في كلفة الاتصالات الذي يقلِّل من حواجز الدخول، تصبح عوامل أخرى أكثر مشاركة في الترتيبات الكثيرة للحكم التي لا يسيطر عليها الرؤساء التنفيذيّون أَو المشرعون في الدولة. بعبارة أخرىٰ، يشمل

الحكم العالمي كلاً من القطاع الخاص و«القطاع الثالث» أَو المنظمات غير الحكومية إِضافة إِلىٰ الحكومات.

الشبكات المشتركة عبر الأمم

تستجيب الشركات عبر الأمم إِلىٰ غياب الحكم بتقديم أشكال حكم خاصة بها. تشكل شركات الطيران والكومبيوتر أحلافاً في ما بينها لتكسب ميزة تنافسية. أمثلة أخرىٰ تشمل سلاسل السلع التي يقودها البائع أَو الشاري[62]. إِن كثيراً من ممارسات وضع المقاييس الحسَّاسة هي خاصة. وفي الصناعة الكيميائية مثلاً، تصمم مقاييس «الرعاية المسؤولة» لتتقدم الحكم علىٰ المستوىٰ القومي أَو المستوىٰ العالمي[63]. وفي الفضاء الإلكتروني، للرموز المصنَّعة تجارياً تأثير قوي علىٰ قضايا مثل السرية، وحقوق الملكية، وقانون حقوق التأليف. فالقواعد الخاصة بكيفية قبول عرض ما «قد تتفق وقد لا تتفق مع القواعد الخاصة بالعقود في نظام معيَّن... تفقد الحكومات المحلية سيطرتها علىٰ القوانين وينتقل صانع القوانين إِلىٰ الفضاء الإلكتروني»[64].

المنظمات غير الحكومية NGOs. في العقود الأخيرة من القرن العشرين تزايد عدد المنظمات العالميَّة غير الحكومية من 6000 إِلىٰ 26000، وتراوح من حيث الحجم من الصندوق الدولي للطبيعة World Wide Fund for Nature وفيه 5 ملايين عضو إِلىٰ منظمات صغيرة في الشبكة. وكما يصف ل. دافيد براون L. David Brown وآخرون، إِنَّها تقدم خدمات، وتحرِّك العمل السياسي، وتقدم معلومات وتحليلات. وكمجموعة تقدم مساعدات أكثر مما يقدم جهاز الأمم المتحدة. وإِلىٰ جانب تقديمها الخدمات، تقوم بدور مجموعات ضغط وتحريك. فقد وقّع علىٰ تصريح معاد لمنظمة التجارة العالميَّة أكثر من 1500 منظمة غير حكومية تم نشره علىٰ الشبكة في سنة 1999، تشمل مجموعات من الدول الغنية والفقيرة. وتقدم المجموعات المطلعة علىٰ التكنولوجيَّات تحليلات ومعلومات متطورة أثَّرت في توضيح نظام معاهدة الأسلحة الكيميائية Chemical

Weapons Treaty وفي المفاوضات الخاصة بتغير المناخ العالمي[65]. وبنظر بعض المحللين، إن الخاسر الحقيقي، في انتقال القوة هذا، الحكومات وخسارتها أقل وضوحاً من خسارة المؤسسات بين الحكومات التي ليس لها قوة على صانعي السياسة والتي تبدو صورتها العامة بلا وجه وهي فنية.

ينبغي ألاَّ تحلل العلاقات بين القطاعات الثلاثة بشكل انفرادي وأقل من ذلك في الشرط صفر. ويكمل ردود فعل الدولة على قوى العالميَّة بعض العوامل الخاصة وغير الحكومية، والتي ينافس بعضها أعمال الدولة بينما يكمل بعضها عمل الدولة. وقد تستبدل الشركات بين الأمم الوظائف التشريعية للدولة. ومثال ذلك عندما أوجدت شركة نايكي Nike أَو ماتيل Mattel قواعد للسلوك تحكم مقاوليهم الثانويين في دول أقل نمواً، فيحتمل أنَّهم فرضوا قواعد ما كانت لتمر على مشرعي هوندوراس Honduras أَو الهند (وكانت هذه الحكومات ستعارضها في منظمة التجارة العالميَّة).

وبصورة مماثلة، قد تتجنَّب الشركات السلطة القانونية في الحكومة المضيفة لأنَّها تعتبرها بطيئةً أَو فاسدة. وتتزايد كتابة العقود التجارية وفيها نصوص حول التحكيم التجاري لتبقى خارج نطاق المحاكم القوميَّة. وتلعب غرفة التجارة العالميَّة دوراً كبيراً. لكن يسر بعض الحكومات أن تضع وكالات خاصة مثل مودي Moody أَو ستاندرد Standard وبور Poor معدلات تجعل الشركات الأجنبية تتبع مقاييس وإجراءات ليست في القانون المحلي بالضرورة.

وقد يسر بعض الحكومات أَو أجزاء الحكومات أن تؤثِّر المنظمات غير الحكومية NGO's في وضع جداول الأعمال وأن تضغط على الحكومات الأخرى من أجل عمل ما. والمثال الهام هنا تقدمه المؤتمرات العالميَّة التي ترعاها الأمم المتحدة حول المرأة وقضايا تهم المرأة بشكل خاص، مثل ضبط الولادات. لقد أخذت المنظمات غير الحكومية الدور القيادي في وضع جدول

الأعمال ولكن الحكومات والأمم المتحدة كانت نشيطة أيضاً[66]. أَو فكر بآثار «الشفافية العالميَّة» في كشف الفساد. في مواقف أخرىٰ، تشكل المنظمات غير الحكومية ائتلافات مع بعض الحكومات ضد حكومات أخرىٰ: انظر معاهدة الألغام الأرضيَّة التي جذبت فيها كندا الدعم ضد الولايات المتحدة. وتشارك بعض المنظمات غير الحكومية بانتظام في جلسات بعض المنظمات بين الحكومات مثل: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أَو البنك الدولي. وفي بعض المواقف مثل حقوق الإنسان واللاجئين تقدم المعلومات الحسَّاسة للحكومات كما تساعد في تقديم الخدمات. وتلعب المؤسَّسات دوراً مماثلاً.

وتصبح المشاركة بين القطاعات الثلاثة أكثر صراحة[67]. فالشركات عبر الأمم، والمنظمات غير الحكومية تعمل معاً أحياناً، وأحياناً أخرىٰ مع منظمات حكومية عالميَّة لتقديم الخدمات. يستخدم سيتي بنك Citibank المنظمات غير الحكومية المحلية في بنغلاديش لتقديم تمويل كبير. وفي سنة 1999 اقترح كوفي أنان Kofi Annan اتفاقاً عالمياً تشترك فيه الشركات مع الأُمم المتَّحدة لدعم التنمية وتقديم مقاييس عمل متطوِّرة. وقدَّمت غرفة التجارة العالميَّة دعمها، شملت التحديثات الأخرىٰ الهيئة العالميَّة للسدود The World Commission on Dams التي تتألَّف من أربعة أعضاء من الحكومات، وأربعة من الصناعات الخاصَّة، وأربعة من المنظَّمات غير الحكومية. وفي حكم التسمية في مواقع الإنترنت ساعدت الولايات المتحدة في إبداع ICANN، وهي منظمة غير حكومية أكملت العمل ولكنها أيضاً عملت مع شركات خاصَّة. ولجأت الحكومة إلىٰ منظمة غير حكومية لأنَّها خشيت أن تكون المنظمة الحكومية العالميَّة بطيئة وثقيلة في التعامل مع قضايا متطوِّرة وسريعة متعلِّقة بالتسمية في مواقع الإنترنت.

بإيجاز، توجد مساحة من التنسيق بين الحكومات في علاقات تنافسيَّة وتعاونيَّة مع قوىٰ القطاع الخاص والقطاع الثالث تقدِّم نوعاً من الحكم في بضع

قضايا في السياسة العالميَّة. يلاحظ، أنه في كثير من هذه الترتيبات، تقدَّمت القدرات شبه القانونية، وإمكانات «التشريع الليِّن»، كما تتمثَّل في تطوير قوانين ومبادئ ليِّنة، تقدماً أسرع من «التشريع الصلب» أَو الإمكانات التنفيذيَّة، تضع الدول القوانين الرسمية والملزمة للمنظَّمات الحكومية العالميَّة، لكن المنظَّمات الحكومية العالميَّة ذاتها تصبح المفسِّر المهم لقواعدها الخاصة بها، وغالباً ما تذهب القواعد العملية إلىٰ أبعد من تلك القوانين الرسميَّة والمُلْزِمة. وفي خلال ذلك، تبقى بُنى الحكم الرسمي للمنظَّمات الحكومية العالميَّة ضعيفة تماماً وغالباً ما تواجه طريقاً مسدوداً.

المبادئ

إن تغيرات القوىٰ جزء مهم من التغيرات المعاصرة في حكم القضايا العالميَّة. ولقد تزايدت أهمية العاملين في المنظَّمات غير الحكومية والقطاع الخاص الذين يعملون في شبكات متنافسة متنوعة. ولكن يوجد شيء آخر. وكما يبيِّن أصحاب النظريات البنَّاءة، إن الأَفكار المتغيِّرة تؤطِّر الاهتمامات وتحدِّد سيرها. والتقارب بين المعرفة والمبادئ والمعتقدات مقدمة للتقارب بين المؤسَّسات وإجراءات الحكم[68]. والاتصالات بين الأُمم إذا اجتمعت مع الديموقراطية السياسيَّة تشجِّع تطور المبادئ العالميَّة كخلفية تبرز أمامها جزر الحكم.

يمكن رؤية تغيرات المبادئ كجزء من تطور المجتمع المدني الناشئ، فهي ليست جديدة تماماً. لقد شملت الحركات المعادية للعبودية في القرن التاسع عشر أَفكاراً عبر الأُمم وكذلك سياسات محليَّة[69]. وانتشار العلم مثال مبكر آخر. وأمثلة من القرن العشرين شملت تطور أَفكار حقوق الإنسان في النصف الثاني من القرن. كما يبيِّن ساسين Sassen، «لم يعد تقرير المصير كافياً لجعل الدولة شرعية؛ فاحترام قوانين حقوق الإنسان عامل آخر»[70]. ومنذ انتهاء الحرب الباردة أصبح قبول قوى السوق الحرَّة قبولاً واسعاً مثالاً آخر.

وعلىٰ النقيض من الطلب في السبعينيات علىٰ نظام اقتصادي جديد يعتمد علىٰ الدولة، اجتمعت المجموعة المكوّنة حديثاً من عشرين دولة غنية وفقيرة في سنة 1999 وكانت المناقشات تدور حول تفاصيل نظام مالي تحرري جديد وليس حول الرغبة في ذلك[71]. تستمد الضغوط علىٰ السيادة التقليديَّة علىٰ الأرض وبصورة واسعة من حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية في مجال الأَمن (خلافاً لمبادئ السيادة التقليديَّة) وتبقى متنافسة بصورة حامية. بعد خطاب الأمين العام كوفي أنان Kofi Annan أمام الجمعية العامَّة، عبَّر رئيس منظمة الوحدة الإفريقية عن الذعر من أن حقّ التدخّل الإنساني قد هدد «دفاعنا الأخير ضد قوانين عالم غير متكافئ»، وفي الولايات المتحدة تنبأ مسؤول سابق «بحرب، علىٰ الأقل مع الحزب الجمهوري»[72].

تعتمد القوة الليِّنة علىٰ جاذبية بعض العاملين ومبادئهم بالنسبة للآخرين. فتكون القوىٰ الليِّنة بذلك متصله للمبادئ: فهؤلاء العاملون الذين يتمثَّلون المبادئ المثيرة للإعجاب بشكل واسع هم الذين يكسبون التأثير نتيجة لذلك. من الصعب تحديد تغيرات معينة في القانون المحلي وممارساته التي تتأثَّر مباشرة بالتغيرات في المبادئ. ولكن من الواضح أنه في مجالات حقوق الإنسان ودور السيادة تتغيَّر المبادئ العالميَّة بخطى سريعة. وبرزت السيادة بطريقة لم تكن فيها القضية منذ القرن السابع عشر. وتكشف الحقيقة أن الأمين العام أنان Annan ـ وهو قائد منظمة حكومات يعتمد ميثاقها اعتماداً قوياً علىٰ المفهوم الغربي للسيادة ـ قد انتقد هذه السيادة، تكشف دليلاً مذهلاً علىٰ تغير في المبدأ.

لا تعمل المبادئ بشكل تلقائي، ولكن من خلال أنشطة العوامل في الشبكات. حتى القانون الدولي الملزم لا يحظى بالموافقة الآلية العالميَّة. وحتى آثار القانون الليِّن أقل تلقائية. يبين طوني سايش Tony Saich في فصله أن الصين كان من الممكن أن توقِّع علىٰ الاتفاق العالمي لحماية الحقوق المدنية والسياسيَّة

علىٰ أمل أن تتجنَّب عواقب داخلية خطيرة، تماماً كما وقّع الاتحاد السوفياتي علىٰ «السلة الثالثة Basket Three» في اتفاق هلسنكي لسنة 1975. أما إن كانت هذه المبادئ سوف تغير السياسات فعلاً أم إنَّها ستقلِّل من أهميَّة شرعية الأنظمة، فسوف يعتمد ذلك علىٰ كيفية عمل القوىٰ: فمثلاً علىٰ «الآثار المرتدة» التي ناقشها كيك وسيكنك Kec, Sikkink[73].

لفهم الحكم العالمي للقرن الحادي والعشرين يجب أن نذهب إلىٰ ما وراء فهم التعاون المتعدد الجوانب بين الدول. كما يتوجب علينا فهم كيف تتفاعل القوىٰ في الشبكات ـ بما فيها القوىٰ التي هي أجزاء من الحكومات من حيث التنظيم إضافة إلىٰ تلك الأجزاء التي ليست كذلك ـ في سياق المبادئ المتغيرة بصورة سريعة. يحتمل أن يكون الحكم مجزّأً وغير متجانس. وأي شيء آخر يكونه، فليس من المحتمل أن يكون قائماً علىٰ القياس المحلي.

التعاون المتعدد الجوانب لنموذج النادي: في خطر

إن التعاون متعدد الجوانب واسع بصورة ملحوظة، وهو جديد بالفعل. فقد بدأ في النصف الأخير من القرن العشرين مع مؤتمر بريتون وودز سنة 1944 Bretton Woods عندما كانت الأنظمة الرئيسيَّة للحكم تعمل «كنوادي». فوزراء الحكومة أَو من يعادلهم يعملون في القضايا نفسها، بداية من عدد صغير نسبياً من دول غنية نسبياً اجتمعوا معاً ليصنعوا القوانين. فسيطر وزراء التجارة علىٰ الغات Gatt، وسيطر وزراء المال علىٰ صندوق النقد الدولي IMF، وكذلك سيطر وزراء الدفاع والخارجية علىٰ حلف شمال الأطلسي Nato، كما سيطرت البنوك المركزية علىٰ بنك المستعمرات العالميَّة. تفاوضوا سراً ومن ثم نقلوا اتفاقياتهم إلىٰ المشرِّعين القوميين وإلىٰ جماهيرهم. كان من الصعب علىٰ الخارجيين فهم المواقف التي اتَّخذت في المفاوضات وفهم كم كانت المواقف صلبة، وكذلك آلية المساومات التي أوصلت إلىٰ التسويات. ضمن إطار هذه الإجراءات يعلق مايكل زورن Michael Zurn «إن فرصة الاستعمال الاستراتيجي للمعلومات مفتوحة علىٰ نطاق واسع أمام صانعي القرارات»[74].

من منظور التعاون متعدد الجوانب يمكن الحكم بأن نموذج النادي نجاح عظيم. فيبدو العالم أكثر سلاماً ورخاء، وحتى أنظف بيئياً، مما كان يمكن أن يكون بدون هذا التعاون. ولكن النجاح ذاته للتعاون متعدِّد الجوانب قد ولد مزيداً من الاعتماد المتبادل ـ وهو الآن بشكل عولمة ـ الذي يهدد بإضعاف هذا التعاون. تقلّل التكنولوجيا ونمو السوق من الحواجز التقنية والاقتصاديَّة بين الدول وبين القضايا، وبذلك يتآكل «عدم الكفاية السياسيَّة المفيد» الذي وصف أعلاه. وقد أخذت المنظَّمات، التي كانت تديرها في السابق النوادي ووزراء الدول الغنية، تتسع عضويتها لتشمل عدداً من الدول النامية التي تسعى للمشاركة. وقادتها غالباً ما يكونون متناقضين حول الأنظمة، ومرتابين من مضامين قيادة الدول الغنية، وحاقدين على وجود قوانين النادي التي صنعها الأغنياء ولم يساهموا هم في وضعها. إضافة إلى ذلك ولدت العولمة تكاثر قوى لا تتعلَّق بالدولة. من شركات وهيئات ونقابات ومنظَّمات غير حكومية وكلَّها تسعى حتى تُسمع أصواتها. فقد بيَّنت اجتماعات منظمة التجارة العالميَّة في سياتل في تشرين الثاني من سنة 1999 الصعوبات التي يمكن أن تضعها أمام مفاوضات التجارة العالميَّة مجموعة من أهداف غير متجانسة للدول وأنشطة المنظمات غير الحكومية. فانتشار القوة يزيد الشرعية لكنَّه يجعل اتخاذ أية قرارات واضحة أمراً صعباً. وكما قالها ذات مرَّة هارلان كليفلاند Harlan Cleveland: «كيف تَنْظُمُ الجميع في العمل وتبقى أنت مسيطراً عليه؟».

في الوقت نفسه، واجهت المؤسَّسات العالميَّة طلبات متزايدة من أجل المسؤولية، التي تتضمَّن الشفافية. وهنا ليست الزيادات في العضوية وانتشار الإمكانيَّات الموافقة مصدر الضغط، بل غزو المبادئ المحليَّة للمسؤوليَّة الديموقراطيَّة للحلبة العالميَّة. تناقش أدبيَّات واسعة ومتنامية بأن المؤسَّسات العالميَّة لا تلبي المقاييس الإجرائية للديموقراطيَّة وخاصة للشفافية كشرط لازم للمسؤولية[75]. وتسأل بعض الأدبيات إلى من تدين المسؤولية، والدرجة التي تكون فيها المسؤوليَّة والشفافيَّة، غير مباشرة في بعض الترتيبات الديموقراطيَّة

المحلية ـ انظر «المحكمة العليا Supreme Court» و«الاحتياط الاتحادي Federal Reserve» في الولايات المتحدة. ولكن حتى وإن كانت المنظَّمات العالميَّة في النهاية مسؤولة (في الغالب) أمام الحكومات الأعضاء والمنتَخَبة ديموقراطياً، فإن البيروقراطيَّة العالميَّة هي أكثر بُعداً من البيروقراطيَّة القومية. إن سلسلة الاتصالات بالانتخابات غير مباشرة. وفضلاً عن ذلك إن الوفود لمثل هذه المؤسَّسات، علىٰ الرغم من أنَّها تتلقَّى التعليمات وتكون مسؤولة أمام مسؤولين منتخبين في الديموقراطيات، غالباً ما تتصرَّف في سرية النوادي التي تقوم علىٰ قضاياهم ومؤسَّساتهم ذات العلاقة. وطبيعي جداً، لأن هذه النوادي تتحكَّم بمصادر وقِيَم أكثر أهمية، وزيادة الطلب علىٰ الشفافية وعلىٰ المشاركة المباشرة. يرىٰ الكثيرون من الأوروبيين أن مؤسَّساتهم تتطوَّر باتجاه نموذج محلي فاتّخذوا القيادة في النقاش حول الشفافية والمسؤوليَّة «والعجز المحلي» وكان هدفهم الرئيسي الاتحاد الأوروبي.

إن الوضع مع الأَنظمة العالميَّة أكثر إشكالية لأنَّها أكثر بُعداً عن القياس المحلي من الاتحاد الأوروبي. فمنظَّمة التجارة العالميَّة WTO، مثلاً، كانت في الفترة الأخيرة هدفاً لانتقادات بأنَّها غير ديموقراطيَّة. ولكن في تقريب أولي، إنها تتوافق مع المبادئ الديموقراطيَّة توافقاً جيداً نسبياً. فأمانة السر صغيرة وضعيفة. وتستجيب منظمة التجارة العالميَّة (في الغالب) لحكومات منتخَبة في الدول الأعضاء. والأكثر من ذلك أنَّها تخضع لها. وبالفعل، تعطي إجراءات تسوية الخلاف المجال لأعمال ديموقراطيَّة قومية بينما تقوم بالمحافظة علىٰ نظام التجارة العالميَّة. فإن سبب الضغوط في ظل الديموقراطيَّة انسحاب دولة ما من الاتفاقية، فإن لوائح منظمة التجارة العالميَّة تخول التعويض علىٰ الآخرين بدلاً من علاقات رأس لرأس ملتوية. فهي بمثابة قاطع للدارة في النِّظام الكهربائي في البيت. من الأفضل أن تطفأ الأنوار بدلاً من اشتعال البيت. وعليه فمن الأفضل تقديم بعض الإذعان للسياسات التجارية المحليَّة بدلاً من أن ترىٰ طرقاً ملتوية تجعل الجميع في أسوأ حال كما حدث في الثلاثينيَّات.

لكن منظَّمة التجارة العالميَّة تنقصها الشفافيَّة، لذلك كانت تتهم بمخالفة المسؤوليَّة الديموقراطيَّة. مرة ثانية، المسؤوليَّة تجاه من؟ قد يعلم موظفو التجارة ورؤساؤهم المنتخَبون ما يجري، وهم مسؤولون عما يحدث في منظَّمة التجارة العالميَّة، لكن الموظفين والجماعات المعنيين بقضايا كالعمالة والبيئة يطالبون بشفافيَّة ومشاركة أكبر. إن تهم اللامسؤوليَّة وفقدان الديموقراطيَّة أدوات تستخدم لشق طريق يصل إلىٰ ـ في بعض الأحوال لتخريب ـ النادي الذي كانوا مبعدين عنه في الماضي.

تستطيع المنظَّمات الحكومية العالميَّة التحرّك أكثر وتستطيع أن تفسِّر قراراتها الشرعية ما دامت أماناتها العامَّة والدول القائدة تستطيع بناء تحالفات مع عوامل القطاع الخاص والقطاع الثالث الحاسمة. لكنها لا تستطيع القيام بتحركات رسمية واسعة إلىٰ الأمام في غياب الدعم إما من إجماع عريض علىٰ أهدافها الصحيحة وإمَّا من المؤسَّسات السياسية التي تستطيع إعطاءها توجيهاً محدداً مبنياً علىٰ التعبير الواسع عن آراء اجتماعية. ونتيجة للعوائق والفرص التي يواجهونها تتجه المنظَّمات العالميَّة، مثل منظَّمة التجارة العالميَّة، إلىٰ أن تسيطر عليها شبكات صغيرة من المحترفين الذين يستطيعون تعديل قراراتهم وممارساتهم غير الرسميَّة، وفي بعض الأحيان يطوِّرون هيئة قانونية. يساعد نموذج النادي في التغلّب علىٰ الطريق المسدود الذي يصاحب انتشار القوَّة. ما الذي ينقص؟ النشاط التشريعي القائم علىٰ السياسيين بشكل كبير الذي يخاطب العامة المحلية مباشرة. كان يمكن أن يكون هذا الأمر أقل أهميَّة في الماضي عندما كان الناس أقل ترابطاً، وكانت مسؤوليَّة وزراء التجارة أمام البرلمانات كافية لإعطائهم الشرعية. ولكن مع ارتباط القضايا توجد حاجة لشمول السياسيين الذين يستطيعون ربط منظَّمات وسياسات معينة بسلسلة أوسع من قضايا عامة من خلال مسؤوليَّة انتخابيَّة. بذلك المعنى، تُتَّهم بعض المؤسَّسات العالميَّة بتطوير «عجز ديموقراطي» يمكن أن يصبح مصدراً لضعف سياسي.

ليس من السهل تثبيت العجز الديموقراطي هذا، وذلك لأنه من الصعب تحديد المجتمع السياسي المتعلّق بالمشاركة من جهة، ولأن نموذج النادي كان الأساس الفعَّال للتعاون العالمي خلال نصف قرن مضى من جهة أخرىٰ. بالفعل، كان نقص الشفافية للخارجيين، تحت مظلة نموذج النادي القديم، المفتاح للفعالية السياسية. كان الوزراء الذين يحميهم نقص الشفافية يستطيعون إعداد صفقات يصعب الإجماع عليها أَو حتى في بعض الأحيان يصعب فهمها. علىٰ سبيل المثال، عندما ألغى الكونغرس في الولايات المتحدة الاتفاقيات التجارية المعقودة خلال جولة كيندي سنة Kennedy Round 1967 مستخدماً تعديلات من طرف واحد لصفقات تمّ التوصّل إليها، طالب شركاء أمريكا التجاريون بتعديلات علىٰ ممارسات الولايات المتحدة الداخليَّة كشرط للجولة التجارية التالية. كانت الاستجابة السياسية في الولايات المتحدة إجراء «المسار السريع» الذي وافق عليه الكونغرس الذي حدَّد سلطاته بأن يدع الاتفاقيات جانباً. نتيجة لذلك وافق الكونغرس علىٰ ربط نفسه بصاري السفينة بينما تبحر بجانب صافرات الحماية المحددة. وافق علىٰ تحصين الصفقات العالميَّة ضد عدم الإجماع مقابل رغبة الأوروبيين واليابانيين والكنديين في مناقشات تخفيضات في الحواجز التجارية. استفاد التعاون التجاري العالمي، لكن مصالح العمال والمهتمين بالبيئة الذين انخفضت قوتهم بالممارسة كان لهم ردّ فعل قوي ضده وضد المؤسسة العالميَّة ذات الصِّلة.

إن المشكلة الرئيسيَّة في التعاون متعدِّد الجوانب والحكم الديموقراطي هي كيف يمكن زيادة الشفافية والمسؤوليَّة دون إخضاع كافة العمليات إلىٰ الإلغاء والإنحلال. تجعل الخصائص المختلطة للعولمة الاجتماعية المعاصِرة مثل هذا الحكم صعباً بصورة خاصَّة الآن. لقد زادت العولمة الاجتماعية، في بعض معانيها، زيادة كبيرة خلال العقد الماضي. وكما يناقش في ما يأتي، تصادف إبداع الإنترنت مع زيادة رباعية ظاهرة في عدد من المنظَّمات غير

الحكومية. أي، ازداد النشاط الاجتماعي عبر الأمم زيادة كبيرة. ولكن كما تظهر بيبا نوريس Pippa Norris في فصلها، أن بُعداً آخر لعولمة اجتماعية كامنة ـ الهوية الجماعية أَو التضامن ـ يبقى بمستويات مهملة علىٰ الرغم من إمكانية القول بأنَّه معنى ضعيف للهوية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وفي الاتحاد الأوروبي. سوف تجعل التكاليف الأخفض للعمليات، إذا اجتمعت مع نقص بحس المجتمع السياسي أَو مؤسَّسات سياسية سلطوية، تجعل تفكيك العمليات المجملة أسهل من تجميعها.

تتحفز هذه المشكلات للتعاون بين الدول عندما تسعى الدول للتعامل مع علاقات عبر مساحات القضية التي تُعرف بأنَّها مجموعات قضايا كتلك التي تتعلَّق بالتجارة. وكما تم وصفها في ما تقدَّم، العولمة تزيد من كثافة الشبكات والتفاعل في ما بينها. ولم يعد الحفاظ علىٰ جزر الحكم معزولة أمراً ممكناً. عندما تصبح التجارة أكثر أهمية، مثلاً، يكون لها آثار أكبر علىٰ مستويات العمل أَو البيئة الطبيعيَّة. وهي أيضاً موضوع مستويات أعلىٰ للعالميَّة الاجتماعية: وعي أكبر وقدرة علىٰ الحركة أقوىٰ، كما في اجتماعات منظمة التجارة العالميَّة في سياتل. وبين مساحات القضايا تنتج العولمة صلات حقيقيَّة متزايدة. ولكن علىٰ مستوىٰ الحكم توجد صلة صغيرة بين مساحات القضايا. والهيئات العليا، كالأُمم المتَّحدة، ضعيفة، تضع منظَّمة العمل العالميَّة مقاييس للعمل لكنه ينقصها عقوبات فعَّالة، لذلك السبب تريد الاتحادات العمالية في البلاد الغنية مقاييس العمل التي تعامل بها منظَّمة العمل الدولية، بينما تقاومها دول فقيرة كثيرة كالهند، ولا شيء يلعب الدور الموحد كالذي يجري في الدول القومية المنظمة تنظيماً جيداً.

قد يبدو كأن الطريق المسدود بين الحكومات يؤدي إلىٰ أزمة في النظام الحالي للحكم العالمي الذي لم يتم الإجماع عليه؛ وفي سياق فشل اجتماعات منظَّمة التجارة العالميَّة في سياتل، تردَّدت تحذيرات متعددة لهذا الغرض.

ويبدو أن نموذج التعاون فيما بعد 1945 هو الآن تحت ضغط خطير من خلال الأَنظمة القائمة بين الحكومات. وبصورة تقليديَّة لقد بنيت الأَنظمة الدولية ضمن النظام المعقَّد للاقتصاد السياسي العالمي، «كمراتب قابلة للتفكيك»[76]. والموازي لذلك في دولة الأمة كنظام درجات يتفاعل فيه الأفراد سياسياً فقط من خلال حكوماتهم. في هذا النموذج (وبعبارة رسمية، فيه خصائص النصف الثاني للقرن العشرين) تأسَّست الأَنظمة العالميَّة، وفيها دول معينة خاصة لتحكم مناطق الخلاف. كانت بعض هذه الأَنظمة منفتحة للعضوية العالميَّة، بينما كان البعض الآخر انتقائياً أَو مطالباً بتلبية مجموعة من المقاييس التي فرضها المشتركون الأصليون. كانت هذه الأَنظمة ـ وهكذا تم تعريفها بالعضوية والقضايا ـ قابلة للانفكاك عن باقي النظام. وبنى أعضاؤها القواعد ـ إمَّا علىٰ شكل قانون تقليدي عالمي أَو علىٰ شكل مجموعة ممارسات مؤسّسة لكنها أقل إلزاماً وتعرف «بالقانون الليِّن» ـ لتحكم علاقاتها ضمن منطقة الخلاف. لقد نجح نموذج الأندية المنفصلة هذا، لكن العولمة الآن تولّد روابط كثيرة جداً بين الخلافات لدرجة أنَّها تثير تحديات لتفكيك مناطق الخلاف. هناك طريقة واحدة لرؤية المشكلة التي تضعها العولمة هي مشكلة نظام الدرجات ـ فكل من الحكومات القومية والأَنظمة العالميَّة المؤسّسة ـ التي أصبحت أقل قابلية علىٰ الانفكاك، وأصبحت أكثر نفاذاً، وأقل درجة. ومن الصعب جداً تقسيم الاقتصاد السياسي في «عالم متعولم» إلىٰ درجات قابلة للتفكك علىٰ أساس الدول ومناطق الخلاف علىٰ أنَّها وحدات.

لقد عرّفت المراجعة المتقدمة أربع مشكلات رئيسيَّة تهدِّد نموذج النادي للتعاون متعدد الجوانب الذي كان ناجحاً نسبياً لمدة نصف قرن مضى. لقد ازداد عدد الدول وعدم تجانسها عدة مرات. والكيانات الجديدة ـ سيما الشركات ونقابات العمال والمنظَّمات غير الحكومية ـ أصبحت مشاركة بصورة فعالة في عملية السياسة متعددة الجوانب. وتطالب المجتمعات الديموقراطيَّة

بالمسؤولية والشفافية، وهذه الطلبات قائمة على أساس القياس المحلي الذي يناقض ممارسات النادي. لكن الأهم هو أن الروابط الوثيقة بين مناطق الخلاف تضع صعوبات أمام الأنظمة العالميَّة التي نظمتها منطقة الخلاف. ويصبح من الأصعب الإبقاء على الأُسس التي تستبعد بعض الخارجين عن النادي. وسوف نحتاج إلى استراتيجيَّات جديدة تستكمل نموذج النادي القديم للتعاون متعدد الجوانب حتى يزدهر في القرن الحادي والعشرين.

ويتعيّن أن تكون هذه الاستراتيجيات متوافقة مع السياسات العالميَّة الجديدة حيث تشترك منظَّمات الحكومات العالميَّة بالسلطة مع القطاع الخاص والمنظَّمات غير الحكومية. وسوف تكون هذه القوى متّصلة ببعضها في الشبكات وسوف تعمل من خلال ائتلافات متنوعة من التنافس والتعاون. ويجب ألا ننظر إلى هذه القوى والشبكات والمنظَّمات على أنَّها تعارض الدول الوحيدة؛ فعلى العكس من ذلك سوف تشارك في شبكات عبر الأمم وعبر الحكومات مع موظفين حكوميين وغالباً ما تُحرَّض ضد شبكات عبر أمم وعبر حكومات أُخرى ذات أهداف مختلفة[77]. ويصبح الائتلاف المختلط بين القطاعات الثلاثة أكثر شيوعاً في السياسة العالميَّة. ولكن ليس من المحتمل أن يسيطر على السياسة العالمية تعاون متعدِّد الجوانب بين الحكومات وحده. من منظور ما بين الحكومات، إن منظَّمة التجارة العالميَّة ناد لوزراء التجارة يعملون بقواعد قد خدمت جيداً في مناطق الخلاف. لكنها تصبح أكثر إشكالية عندما يفكر المرء بروابط الخلاف، «التجارة و. . .» الخلافات. مثلاً، ليس لوزراء البيئة والعمل مقاعد على الطاولة. بعبارة أخرى، ليس لبعض العامة ذات العلاقة صوت مباشر، فقط صوت غير مباشر بواسطة المشرعين والمنفذين القوميين. لذلك كان للتظاهرات في سياتل وجهة نظر، على الرغم من عدم تجانسها وذاتية اهتماماتها. لقد أراد المشاركون وصولاً مباشراً أكثر إلى الحلبة حيث تتأثَّر مصالحهم. من حيث المبدأ، يمكن حل هذه المشكلة بروابط بين

منظَّمات الأُمم المتَّحدة ـ UNEP و ILO ـ لكن ليس لها قوة مماثلة. حتى لو كان لها ذلك، فيمكن أن تثار قضايا المسؤوليَّة لأن صنع القرار الفعَّال سيبقى بعيداً عن التشريعات الديموقراطيَّة.

قد يساعد بعض التعاون مع المنظَّمات غير الحكومية علىٰ تخفيف القلق حول المسؤوليَّة، علىٰ الرغم من أن الخيارات الدقيقة للمنظَّمة غير الحكومية وأدوارها قد تكون هامَّة للحفاظ علىٰ فعالية المنظَّمة الحكومية العالميَّة. مثلاً، قد تدعىٰ بعض المنظَّمات غير الحكومية لا لتشارك في المفاوضات التجارية مباشرة، ولكن قد تعطى وضع مراقب في اجتماعات مجلس منظَّمة التجارة العالميَّة حيث تناقش القوانين أَو تعطى الحق في تلخيص ملف في حالات تسوية الخلاف[78]. لقد كان البنك الدولي ناجحاً نسبياً في اختيار منظَّمات غير حكومية. أكثر من سبعين أخصائياً من المنظَّمات غير الحكومية (معظمهم من منظَّمات فنيَّة محترفة) يعملون في إدارات في الحقل المصرفي. «المنظمات غير الحكومية في قلب سياسة البنك الدولي، من السياسة البيئية إلىٰ التحرير من الديون. . . . البنك الدولي الجديد أكثر شفافية وينظر إليه علىٰ أنَّه مجموعة جديدة من المصالح الخاصة»[79]. لقد لعبت المنظَّمات البيئية غير الحكومية أدواراً فعَّالة في مؤتمرات الأُمم المتَّحدة. ولكن إذا كان هذا ينطبق علىٰ المنظَّمات الأخرىٰ، يبقى سؤالاً مفتوحاً. إن التشريع الديموقراطي للمنظَّمات غير الحكومية لم يؤسّس ببساطة علىٰ ادعاءاتها بأنَّها جزء من «المجتمع المدني». ومن الواضح أن شرعية المنظَّمات غير الحكومية المفضلة يمكن أن تكون موضع سؤال بدعوتها للحضور؛ ويحتمل أن تقوم المنظَّمات غير الحكومية المستبعدة بانتقادها للمنظَّمات المشمولة «بالخيانة». والمعارك السياسية بين المنظَّمات غير الحكومية سوف تحد من استراتيجيَّة الدعوة للحضور. مع ذلك، يبدو من غير المحتمل، بدون صيغة ما لتمثيل المنظَّمات غير الحكومية، أن تتمكَّن جزر الحكم المتعدد الجوانب من الحفاظ علىٰ شرعيتها.

من الصعب، بل من المستحيل، التنبؤ بالأشكال السياسية التي سوف تظهر. ولكن من المهم أن نكون حذرين حيال خطوط الاتجاهات البارزة. فمثلاً، لا تعني الزيادات الكبيرة في نشاطات المنظمات غير الحكومية أنها ستصبح بالضرورة ذات قوة متزايدة. فالأفعال تسبِّب ردود أفعال. إحدىٰ نتائج الطريق المسدود، إن حدثت، يمكن أن تكون انتقال صانعي القرار إلىٰ سوق جديدة أقل خضوعاً للمشاركة الديموقراطيَّة. وهذه نتيجة ساخرة لنشاط منظَّمة غير حكومية قد تكون تغيراً مؤسسياً قد يقلِّل من فعالية احتجاجات العامَّة والحملات الإعلاميَّة. فمثلاً، يمكن أن نرىٰ زيادة مضطردة في جعل المؤسَّسات العالميَّة قانونية. في غياب العمل التشريعي، يمكن للمشرعين والقضاة أن يوسعوا تفسيرهم للقوانين إلىٰ درجة صنع القوانين. فمحكمة العدل الأوروبية مثال جيد[80]. فقدرتها علىٰ تجنّب معاكسات الحكومات لقراراتها ينتج عنه طريق مسدود في التشريع ولا يمكن تنظيم ائتلاف إجماعي ليرد قرارات محكمة العدل الأوروبية. وعلىٰ أساس أقل اتساعاً، تقوم أجهزة قضائية في منظَّمة التجارة العالميَّة بصنع قواعد (لقضايا تجارية ـ بيئيَّة مثلاً) لا يمكن لمجلس منظَّمة التجارة العالميَّة تبنيها. طبعاً يمكن أن تُحرج التشريعات أَو تُعكس من قِبل حركات سياسية قوية. ليست النقطة أن التشريع ضروري أَو محتمل، لكن التغيرات السياسية الدينامية غالباً ما لا تكون خطيَّة، وغالباً ما تكون مفاجئة بمفهوم النظرية الديموقراطيَّة.

الديموقراطيَّة والحكم العالمي

الديموقراطيَّة حكم الشعب، وبشكل مبسَّط أصبح المعنىٰ حكم غالبية الشعب (مع ملاحظة حماية الأفراد والأقليات في الديموقراطيات الحرَّة). من الناحية التاريخية كانت الديموقراطيَّة تعني حكم أغلبية الشعب وتعتبر هذه الغالبية نفسها جماعات سياسية. إن السؤال الرئيسي في الحكم العالمي هو: من «نحن الشعب»؟ عندما لا يكون للهوية السياسية ولا للمجتمع السياسي معنى،

وعندما يكون العالم السياسي قائماً على نظام من دول غير متساوية؟

التفكير بالشرعية قد يساعد في فصل الإدخالات عن الإخراجات بالنسبة للحكومة الديموقراطيَّة. في جانب الإدخالات، تقرّر الانتخابات الغالبية الحاكمة. ولكن ما هي حدود المكونات الانتخابية ذات العلاقة التي تعتبر فيها الأصوات؟ إن كان الإدعاء الأخلاقي للديموقراطيَّة يقوم على قيمة الأفراد ومساواتهم، فإن القاعدة الرئيسية هي شخص واحد، صوت واحد. أما أن يكون للدولة الواحدة صوت واحد فهذا ليس ديموقراطياً لأن ذلك يعني أن شخصاً من جزر المالديف تكون له قوة ألف شخص من الصين. لكن النظرة الكونية التي تعتبر العالم تكويناً واحداً تتضمَّن وجود مجتمع سياسي يكون فيه مواطنون من 198 دولة يرغبون في أن يتغلَّب عليهم بالتصويت بليون صيني أَو بليون هندي باستمرار. كما تبين نوريس Norris في فصلها، لا يوجد دليل على أن الهويات القومية تتغيَّر بطريقة تجعل ذلك مقبولاً في المستقبل البعيد. في غياب مثل هذا المجتمع، إن اتساع ممارسات التصويت المحلي على النطاق العالمي يُوجِد إحساساً معيارياً حتى لو كان معقولاً. تحدث أعمال التصويت والأنشطة السياسية الديموقراطيَّة ذات المعنى ضمن حدود الدول القومية التي تملك دساتير وإجراءات ديموقراطيَّة. ترغب الأقليات في الانضمام إلى غالبية قد لا يشاركون فيها مباشرة لأنَّهم يشعرون أنَّهم يشاركون في مجتمع ما أكبر. وهذا واضح الغياب على المستوى العالمي ويُوجد معياراً قاسياً إضافة إلى مشكلات عملية في جانب الإدخالات للديموقراطيَّة العالميَّة.

في الوقت نفسه، ليس التصويت السمة الرئيسيَّة في جانب الإدخالات للحكومة الديموقراطيَّة. يناقش عدد من أصحاب نظريات الديموقراطيَّة أن الشعب يجب أن يكون له صوت في القضايا التي تؤثِّر في حياته تأثيراً هاماً، وأن هذا الصوت يرتفع في الفترات الطويلة ما بين الانتخابات. وتمتد الآلية من التصويت إلى الاحتجاجات. وحدود هذا النوع من الإدخالات يجري تعريفها

بشكل أقل وضوحاً من المكونات الانتخابية. إن مجال العامَّة مجموعة من القضايا المحدّدة، والعامَّة مجموعة من الناس تتواصل وتتفاعل حول الأشياء الخارجية المشتركة في ذلك المجال، أحياناً على المستوى المحلي وأحياناً على المستوى عبر الأمم. بهذا المعنى للأشياء الخارجية المشتركة، قد توجد بعض العامة العالميَّة حتى وإن لم يكن هناك مجتمع عالمي. في الديموقراطية العاملة جيداً محليّاً، تعبّر جميع الإدخالات السياسية معاً وهي: النشاط الشعبي، والاهتمام الإعلامي، وجماعات الضغط لمصلحة الجماعة، والأحزاب والانتخابات، والتشريعات الرسميَّة يوجد طريق واضح يمكن صنع القوانين به. وعندما تنفذ القوانين توجد إجراءات نظامية ومنظمات لتستخدم وتعدل وتغيِّر هذه القوانين. هذا هو الأساس الإجرائي للشرعية الديموقراطيَّة.

لكن على المستوى العالمي، تضعف الرابطة بين النشاط الشعبي والسياسة ضعفاً شديداً. فالاجتماعات العامة، كالمؤتمر الذي رعته الأُمم المتَّحدة مؤخراً حول دور المرأة في المجتمع، لم تؤدِّ إلى قوانين رسمية ملزِمة (قانون صلب). وقرارات مثل هذه المؤتمرات قابلة لتفسيرات متناقضة أَو يمكن أن تتجاهلها الحكومات المتعاقبة بسهولة. تؤثِّر هذه الاجتماعات في آراء العامة على أساس عالمي وتساعد في تحريك حركات محلية وفي ما بين الأمم، لكنها لا تقدِّم وعوداً بتغيير السياسة. على سبيل المثال، تبنَّى جدول الأعمال الحادي والعشرين لمؤتمر الريو Rio Conference للتنمية المساعدة، وهو عبارة عن قانون ليِّن لم يأخذ وضع الاتفاقية ولا يلزم أحداً. وعلى الرغم من مؤتمر الأُمم المتَّحدة حول إلغاء التمييز ضد المرأة، لم تتحول معظم المبادئ التي تدور حول حقوق المرأة إلى معاهدات ذات صلاحية عالميَّة أَو شبه عالميَّة.

في الديموقراطيَّة العاملة محلياً، تقود السياسات الشعبية ومنظمة مجموعات المصالح مباشرة إلى التشريع وتنفيذ مثل هذه التشريعات. مثل هذه الاتصالات مفقودة على المستوى العالمي. فكما رأينا إن المنظَّمات ما بين

الحكومات التي تصنع قوانين ملزِمة تنقصها الشرعية الديموقراطيَّة التي تأتي من الإجراءات الشفَّافة والترتيبات ما بين المؤسَّسات التي تسهل المسؤوليَّة؛ وأنشطة السياسيين الذين يسعون لإعادة انتخابهم بالتوسّل إلىٰ العامَّة. في الوقت نفسه لا يملك القطاع الخاص ولا المنظَّمات غير الحكومية، التي تثير قضايا سياسية دولياً، لا يملك أي منها ادعاء أكبر للشرعية الديموقراطيَّة. فعلىٰ الرغم من إدعاءاتها أنَّها تمثِّل المجتمع المدني، فإنَّها تميل إلىٰ اختيار نفسها وغالباً ما تكون نخبة لا تمثِّل المجموع. إن عدم الاتصال بين الترتيبات الدولية التي تسهِّل انضمام العامة، والتعاون متعدِّد الجوانب حول قرارات ملزِمة، تؤدي إلىٰ خلافات حول الشرعية وأخطار الأزمة في المؤسَّسات ما بين الحكومات. كما رأينا، لا يمكن حل عدم الاتصال هذا ببساطة عن طريق تبنِّي التصويت المحلي علىٰ المستوىٰ العالمي.

لا تتقرَّر شرعيَّة الحكومات عن طريق الإجراءات المستخدمة في جانب الإدخالات فقط. فالإخراجات الكبيرة هامَّة أيضاً. يهتم المواطنون بالأمن والرفاه والهوية. فعندما تكون الإخراجات الكبيرة مفقودة، فإن ديموقراطيَّة الإجراءات في جانب الإدخالات غالباً ما تكون غير كافية. تقوم شرعية الحكومة الديموقراطيَّة علىٰ الإجراءات وعلىٰ الفعالية في إنتاج إخراجات ذات قيمة. وإن كانت التحديات لشرعيتها الديموقراطيَّة علىٰ جانب الإدخالات تؤدي إلىٰ أزمة شديدة، فإن المؤسَّسات العالميَّة يمكن أن تخسر أيضاً أية شرعية تحصل عليها من خلال دورها في تسهيل التعاون الكبير والفعَّال في ما بين الحكومات. وفي الوقت نفسه، إنها تتضمَّن أيضاً أنه إذا أمكن صنع بعض التغييرات في جانب الإدخالات، حتى وإن قصرت عن الإجراءات التي يتضمنها القياس المحلي، قد يبقى بعض بقايا شرعية فعَّالة في جانب الإخراجات.

هذا يقترح الحاجة إلىٰ إجراء يناسب الحكم علىٰ شرعية الديموقراطيَّة أكثر من الحكم علىٰ ما يسمى بالعجز الديموقراطي القائم علىٰ القياس المحلي.

وسوف يكون تطوير نظرية معياريَّة مناسبة للحكم علىٰ المؤسَّسات العالميَّة جزءاً مهمًّا من تطوير حكم عالمي. ليس من المحتمل أن تكون الأدبيات القائمة علىٰ الاتحاد الأوروبي مع علاقته الوثيقة بالقياس المحلي ملائمة للمؤسَّسات العالميَّة لأسباب مذكورة أعلاه. والنظريات الحديثة القائمة علىٰ إمكانيات التصويت المباشر في ديموقراطيَّة عالم الاتصالات الإلكترونية، لن تكون كافية. يمكن للمرء أن يتصوَّر التقنيات التي تجعل العالم منشغلاً باستفتاءات كثيرة لجمع أصوات أعداد كبيرة من المهتمين بموضوع ما. ولكن الأصعب من ذلك تصور الطرق الفعَّالة التي تجعل لمثل هذا التصويت معنىً بالمعنى المعياري في حال غياب المجتمع. مع مرور الوقت، يمكن التغلّب علىٰ هذه الصعوبات، ويمكن تطوير الممارسات تطويراً تدريجياً، لكن ذلك الوقت غير وشيك.

في غضون ذلك سوف يكون من المهم تطوير مبادئ وممارسات معيارية أكثر اعتدالاً لينتج عنها شفافية ومسؤولية ليس علىٰ مستوىٰ المنظمات الحكومية العالميَّة فحسب، بل وعلىٰ مستوىٰ الشركات والمنظَّمات غير الحكومية التي تشارك في حكم العالم اليوم. فمثلاً إن زيادة الشفافية مهمَّة للمسؤوليَّة، ولكن لا ينبغي أن تكون الشفافيَّة آنية أَو كاملة ـ انظر تأخّر نشر تفاصيل جلسات «مكتب الاحتياطي الاتحادي» أَو تفاصيل مناقشات «المحكمة العليا». وبصورة مماثلة، يكون للمسؤوليَّة أبعاد كثيرة، واحد منها فقط رفع تقارير المفوضية إلىٰ القادة المنتخبين. تجمع الأسواق الأفضليات (ولو غير متساوية) لعدد كبير من الناس، وكلٌ من الحكومات والشركات عبر الأمم المسؤولة تجاههم. تخلق الشركات المحترفة المبادئ عبر الأمم وتحافظ عليها، ويمكن للمنظَّمات الحكومية العالميَّة وغير الحكومية وللموظفين الحكوميين أن يكونوا مسؤولين بموجب هذه المبادئ. وممارسة المنظَّمات غير الحكومية والصحافة «للتسمية والتشهير» بحق شركات عالمية ذات أسماء تجارية هامَّة تعطي نوعاً من المسؤولية أيضاً. وكذلك تساعد «التسمية والتشهير» ضد حكومات مرتبطة

بالممارسات الفاسدة، في خلق نوع من المسؤوليَّة. بينما يجب الترحيب بالتعاون بين القطاعات الثلاثة والإئتلافات المختلطة. تبقى المنافسة بين القطاعات والائتلافات المختلطة مفيدة للشفافيَّة والمسؤوليَّة. فإن أفضل حل، حتى في ديموقراطيَّة كديموقراطيَّة الولايات المتحدة، لمشكلة المثلثات الحديدية للبيروقراطيَّة، ومجموعات المصالح، واللجان التشريعيَّة الفرعية يكمن في المنافسة والنشر في الصحف.

يثنى أحياناً علىٰ شبكات ما بين الحكومات والقطاعات الثلاثة لقدرتها علىٰ التصرّف السريع والفعَّال بصورة أكبر من المنظَّمات الحكومية العالميَّة، لكنَّها في جوهرها أقل خضوعاً للمسؤوليَّة الديموقراطية أَو شبه الديموقراطية[81]. قد يكون التعاون غير الرسمي أسرع من اتباع الإجراءات الرسمية، لكنه يترك آثاراً أقل. وقد تكون القوىٰ نفسها بمعزل عن ضغط العامَّة تماماً ما دامت تضم شركات خاصَّة، وهيئات شركات وقوىٰ تنظيميَّة مستقلَّة أَو شبه مستقلَّة. والسياسة بين الحكومات قد تصبح سياسات مجموعة مصالح خاصَّة علىٰ النطاق العالمي. فضلاً عن ذلك، من غير المحتمل أن تقوم الدول بقلب الفعاليات الكبيرة الصانعة للقرار فتخلق قانوناً صلباً للشبكات ما بين الحكومات والقطاعات الثلاثة. ومن المحتمل أن تكون هذه الشبكات جزءاً ذا أهميَّة متزايدة من العملية السياسية العالميَّة، وتكون فعاليتها محل ترحيب، ولكن من المهم أيضاً أن نطوِّر طرقاً مناسبة للحكم علىٰ شفافيتها ومسؤوليتها دون اللجوء إلىٰ الشكاوىٰ حول ديموقراطية مباشرة أَو قياس محلي بسيط.

الاستنتاجات: العالميَّة والحكم

تؤثِّر العولمة في الحكم المحلي تأثيراً قوياً، لكنَّها أبعد ما تكون عن إلغاء دولة الأمَّة كما يدعي بعض المتنبئين. فوجود «نقص الفعاليات المفيد» واستمرار التقاليد السياسية القومية والثقافات التقليدية القومية تعني أن الدولة ستبقي علىٰ المؤسسة الأساسية للحكم مدة طويلة في هذا القرن. لكن السياسات القومية

سوف تكون تحت ضغط من تآكل عدم الكفاية الاقتصادية. والتوتر بشأن إعادة التوزيع وعدم المساواة التي ترافق العولمة الاقتصادية، والأدوار المتزايدة للقطاعات بين الأمم والقطاع الثالث. كان الحل الوسط المتضمِّن للتحرّر الذي خلق شبكة أمن اجتماعي مقابل الانفتاح ناجحاً في النصف الثاني من القرن العشرين ولكنه الآن تحت ضغط جديد. كان هذا الحل الوسط أساساً لمؤسَّسات بريتون وودز Bretton Woods التي (بمصاحبة أنظمة أخرىٰ) حكمت «جزر الخلاف» في السياسة العالميَّة. وكما يبيِّن رودريك Rodrik، إن هذا الحل الوسط قد عمل علىٰ جمع العولمة الاقتصادية مع بعض السيادة المحلية للسياسات الديموقراطية. الآن ولأسباب اقترحناها، يخضع ذلك النِّظام لتحدٍ. وهذا لا يعني أنَّه يجب إهماله، ولكن سوف تكون استراتيجيّات جديدة لازمة وضرورية لحل معضلة الفعالية ضد الشرعية التي وصفناها.

أصبحت صناعة القرار وتفسيره في العولمة عملاً جماعياً. ولم تعد القرارات بكل بساطة أمراً من أمور الدول أَو المنظَّمات الحكومية. فالشركات الخاصة والمنظَّمات غير الحكومية والوحدات الحكومية الفرعية، والشبكات في ما بين الأمم وفي ما بين الحكومات التي تنتج، كلها تلعب دوراً نموذجياً مع السلطات المركزية للدولة والمنظَّمات الحكومية. نتيجة لذلك، إن ظهور أي شكل من أشكال الحكم سوف يكون علىٰ شكل شبكات بدلاً من مراتب أَو طبقات، ويجب أن تكون له أهداف بالحدود الدنيا بدلاً من أهداف عالية الطموح. وتسعى «الحدود الدنيا الشبكية» للحفاظ علىٰ العمليات الديموقراطية القوميَّة.

«الحدود الدنيا الشبكية» مبدأ عريض للحكم فقط، وموضوعه علىٰ الأكثر هو ما لا نحاوله (المراتب والطبقات والتدخل في السياسة الداخلية) أكثر مما نفعله. إذا كان لا بد من أن يستمر التعاون متعدد الجوانب، فيجب علىٰ أية ترتيبات شبكية أن تحل مشكلة الحكم الكلاسيكيَّة وهي التوصل إلىٰ قرارات

شرعية. لقد توصّل نموذج النادي، القائم على مجموعة قضايا قابلة للتفكيك، إلى قرارات لكنَّها تلقى تحدياً متزايداً. وبطريقة ما كلما زاد تنوّع الممثلين ـ دول أكثر، ممثلو القطاع الخاص، منظَّمات غير حكومية ـ المشاركين في السياسة العالميَّة العامَّة، فسوف يجب أن تجلب كلها إلى النِّظام[82]. قد تشكِّل المشاركات المتشابكة بين الحكومة عبر القطاعات (المنظَّمات الحكومية العالميَّة) ومنظمة القطاع الخاص والقطاع الثالث جزءاً من حل، لكنَّها لا تزال تضع أسئلة ومشكلات. سوف تكون أكثر المعالجات المتقاربة لموضوع الشفافيَّة والمسؤوليَّة لكل من المؤسَّسات العالميَّة والشبكات العالميَّة جزءاً مهماً من فهم الحكم العالمي.

كما يرى أبل بوم Apple baum في فصله، من المهم ألاَّ نفكر بالشرعية، من حيث إنَّها مجرد إجراءات تصويت الأغلبية. عدد من أجزاء الدستور الأمريكي (كالمحكمة العليا) والممارسات السياسية سوف تفشل في هذا الاختبار. فللديموقراطية الشرعية عدد من المصادر، معياريَّة وماديَّة. الشرعية نظام عالمي يشتق بشكل جزئي من تفويض حكومات تنتخبها أمم ولكن ليس من الفعالية والمجتمع المدني الأممي. ويجب إيجاد أساليب جديدة تؤكِّد مساهمة العامَّة دون الاعتماد كلياً على الانتخابات. ولكن ما دامت غالبية الكيانات ديموقراطية، فإن الشرعية ستعتمد على الآراء الشائعة بأن عمليات الحكم العالمي متوافقة مع المبادئ الديموقراطية. سوف تكون بعض أشكال الشفافية والمسؤوليَّة حاسمة. وحيث إن شرعية القرارات العالميَّة يحتمل أن تبقى مهزوزة لعدد من العقود، فسوف يكون من الأمور الحاسمة تخفيف الضغط على المؤسَّسات متعددة الجوانب بالحفاظ على مجال كبير لممارسات سياسية ديموقراطية منفصلة، ما يعبّر عنه في لغة الاتحاد الأوروبي أنَّه «ثانوي». إن ممارسات منظَّمة التجارة العالميَّة في السماح للسياسات المحلية أن تنسحب من الاتفاقيات العالميَّة دون أن تخلخل النِّظام الكلي للمبادئ مثال مفيد.

من الممكن أن تكون القاعدة السياسيَّة للمنظَّمات ما بين الحكومات والأَنظمة العالميَّة ضعيفة جداً لا تقوىٰ علىٰ احتمال مستويات عالية من الحكم، بحيث تزيد الحاجة إلىٰ أَنظمة عالميَّة عن العرض. لكن نتائج مثل هذا الطريق المسدود غير واضحة. فقد تقود إلىٰ الابتعاد عن مثل هذه المؤسَّسات للحكم، عودة إلىٰ الدولة، محددة العالميَّة، كما حدث في سنة 1914. لكن ذلك غير محتمل الوقوع. فقد تقود باتجاه معاكس ـ نحو تطوير عمليات شبه قضائية عالمية، التقنين الليِّن، وحكم فعَّال لقضية محددة ـ إلىٰ مناطق الشبكات في ما بين الأمم والشبكات في ما بين الحكومات. وما هو غير محتمل فقط هو مجرد تكرار الماضي أَو العودة إلىٰ دول قومية منعزلة. لقد وجدت العولمة لتبقى. ولكن كيف ستُحكم يبقى هو السؤال!

ملاحظات

(1) معظم المادة هنا مأخوذ من الفصل 10 من كتاب روبرت أو. كيوهين Robert O. Keohane وجوزيف إس. ناي Joseph S. Nye: Power and Interdependence طبعة 3 Addison-Wesley 2000.

(2) روبرت أَو. كيوهين وجوزيف إس ناي. Power and Interdependence: World Politics in Transition, Little, Brown, 1977; Harper (ollins, 2d ed. 1989).

(3) برنامج الأُمم المتحدة للتنمية (Oxford University Press), Human Development Report (UNDP) 1999.

(4) كيث غريفن «Globalization and the Shape of Things to come» في Macalester International: Globalization and Economic Space, مجلد 7، ربيع 1999 ص3، و«One World?» Economist 18 تشرين أول 1997 ص 79 ـ 80.

(5) صاموئيل ب. هنتنغتون، Samuel P. Huntington، The Clash of Civilization and the Remaking of World Order. (Simon & Schuster, 1996).

(6) نيكولو باركيه وبيتر دومينغو Nicolo Barquet, Peter Domingo «Smallpox: The Triumph over the Most Terrible of Ministers of Death» Annals of Internal Medicine، ص 38 ـ 636، 15 تشرين الأول، 1997.

(7) جاريد دياموند Guns, Germs and Steel: The Fates of Human Societies ـ Jared Diamond (W.W. Norton, 1998)، ص 202 ـ 210، وليام هـ. ماكنيل william H. McNeil (London: Scientific Book Club. 1997) ص 168.

وانظر أيضاً ألفريد و كروسبي Ecological Imperialism The Bilogical Expansion of Europe, 900 - 1900 Cambridge: Cambridge University Press, 1986.

(8) ألـفـريـد كـروسـبـي : Alfred Crosby The columbian Exchange: Biological and Cultural Consequences of 1492 (Greenwood Press, 1972).

(9) جون ب ماكي وآخرون A History of Western Society, 4thed: John P. Mckay (Houghtion Mifflin, 1991)، ص 106 ـ 107.

(10) آريون أبورادای Arjun Appuradai (University of Minnosta Press) Modernityatla 1996.

(11) پول كروغمان، Paul Kurgman، The Return of Depression Economics، ص 16 (Norton, 1999).

(12) جـون ومـايـر وآخـرون، John W. Meyer، «World Society and Nation-State»، American Journal of sociology، المجلد 103 (تموز 1997) ص 144 ـ 81.

(13) 21 أيـلـول 1999 New york Times, «U.N. Oratory: Pleas for Help, Pride in Democracy» ص A12؛ U.N. Chief Wants Faster Action To Avoid ص A12، أيـلـول (2) 1999، Slaughter in Civil War, New York Times, «General Assembly U.N. Chief Champions Security Council- Backed Humanitarian Intervention,» Financial Times (London), أيلول 21/ 1999 ص 1.

(14) دياموند Diamond، Guns, Germs and Steel، ص 202.

(15) داڤـيـد هـيـلـد وآخـرون David Held، Global Transformation: Politics, Ecnomics, and Culture (Stanford University Press, 1999) ص 21 ـ 22.

(16) «Fearful over the Future, Europe Siezes» (29 آب / 1999 ص 1 قـسـم 4 New York) On Food.

(17) استعملت الأستاذة آن ماري سلوتر Ann-Marie Slaughter من جامعة هارڤارد، كلية الحقوق، التعبير «تحميل» و«تفريغ» المحتوى في John F. Kennedy School of Government Visions Project Conference on Globalization, Bretton Woods, N. H. 1999.

(18) ريـتـشـارد سـتـوري، Richard Storry: A History of Modern Japan Harmondsworth, UK: Penguin, 1960 ص 115 ـ 116 وهـايـواكـي سـاتـو، Hioaki Sato، The Meiji Government's Remarkable Mission To learn from Europe and Japan». Japan Times 14 تشرين أول سنة 1999.

(19) فريدريك شوار Fredrick Schauer: «The Politics and Incentives of Legal Transplantation ورقة مقدمة في John F. Kennedy School of Government visions Project Conference on Globalization, 1999.

(20) جـوزيـف إس نـاي الابـن، Joseph S. Nye Jr.: Bound to Lead: The changing Nature of American Power (Basic Book, 1990) ص 31 ـ 32.

(21) تـومـاس فـريـدمـان: Thomas Friedman, *The Lexus and the Olive Tree:* Understanding Globalization (Farrar Straus Giroux 1999) ص 7 ـ 8.

obeikandl.com

(22) «A Semi-Integrated World» ص 42 11 أيلول سنة 1999 Ecnonomist «Weightless Concerns».

(23) جوزيف ستغلتز Joseph Stiglitz Financial Times (London) op-ed 3 شباط 1999 ص .

(24) روبرت جارفيش Robert Jarvis «System Effects: Complexity in Political and Social Life» (Princeton University Press, 1997).

(25) «One World?» ص 80، 18 تشرين أول 1997، Economist.

(26) Greenspan مقتبسة من فريدمان Friedman The Lexus and the Olive Tree.

(27) هيلد وآخرون Held: «Global Transformations» ص 235.

(28) «China Ponders New Rules of Unrestricted War» ص 235 في Washington Post عدد 8 آب 1999 ص 1.

(29) م. ميتشيل والدروب M. Mitchel Wladrop: «Complexity: The Emerging Science at the Edge of Order and Chaos» (Touchstone Books) 1992.

(30) لورانس ليسيغ Lawrance Lessig: «Code and Other Laws of Cyber space» صفحة 88 و207 (Basic Book 1999).

(31) هيدلي بول Hedley Bull، «The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics» (Columbia University Press, 1997) ص 46.

(32) مايكل ج ساندل، Michael J. Sandel «Democracy's Discontexts» (Harvard University Press 1996) ص 338.

(33) UNDP برنامج الأمم المتحدة للتنمية، «Human Development Report 1999», (Oxford University Press, 1999).

(34) كارل بولاني Karl Polanyi، «The Great Transformation» (Rinehart, 1944).

(35) جيفري ج وليامسن Jeffrey G. Williamson ـ «Globalization and the Labor Market»، «Using History to inform Policy»، في فيلبي آغيون وجيفري ج ويليامسن Phillippe Aghion وJeffrey G. Williamson (مدون) «Growth, Inequality and Globalization» (1998 Cambridge University Press) ص 193.

(36) بولاني Polanyi، «The Great Transformation»، ص 73.

(37) جيفري غاريت Geoffrey Garrett، «Partisan Politics in the Global Economy» (Cambrige UK, Cambridge University Press, 1998)، ص 183.

(38) ويليامسن Williamson، «Globalization and the Labor Market»، ص 168.

(39) المصدر نفسه أعلاه ص 142.

(40) آدريان وود Adrian Wood، «North-South Trade, Empolyment and Inequality», (Oxford: Clarendon Press, 1994).

(41) ويليامسن Williamson، «Globalization and the Labor Market»، ص 168.

(42) جورج بورجاس George Borjas، «Heaven's D Immigration Policy and American Economy» (Princeton University Press, 1999).

obeikandl.com

(43) داني رودريك Dani Rodrik ـ «Has Globalization gone Too Far?» (Washington: Institute for International Economics, 1997)؛ وروبرت لورانس Robert Lawrance ـ «Single World, Divided Nations» (Brookings, 1996).

(44) روبرت أو. كيوهين Robert O. Keohane ـ وهيلين ف. ميلنر Helen V. Milner «Internationlization and Domestice Politics»، (Cambridge University Press, 1996) وسوزان بيرجر Suzanne Berger ورولاند دور Roland Dore (معدون) «national Diversity and Global Capitalism» (Cornell University Press, 1996).

(45) آمارتيا سين Amartya Sen، «Development of Freedom» (Knopf, 1999).

(46) انظر ليند ڤايس Linda Weiss: «The Muyth of the Powerless State» (Cornell University hgp;l 1998)؛ وغاريت Garrette، «Partisan Politics»؛ ورودريك Rodrik، «Has Globalization Gone too far?».

(47) ڤايس Weiss، «The Myth of the Powerless State».

(48) جون ج رغي John G. Ruggie، «International Regimes, Transactions and Change: Embeded Liberalism in Postwar Economic Order»، in International Regimes إعداد ستيفن د. كراسنر Stephen D. Krasner (Cornell University Press, 1983).

(49) كيوهين وناي Keohane and Nye، «Power and Independence» الطبعة الثالثة، الفصل 9 و10.

(50) كينيس ن والتز Kenneth N. Waltz، «Globalization and Governance» «Political Science & Politics» عدد كانون الأول 1999، ص 697.

(51) وولفغانغ رينيك Wolfgang Reinicke، «Global Public Policy» مجلة Foreign Affairs (عدد تشرين الثاني ـ كانون الأول 1997)، في مقال والتز Waltz «Globalization and Governance» ص 697.

(52) ليسينغ Lessig، «Code and Other Laws»، فصل 4.

(53) ساسيكاساسين Sasika Sassen، «Cities in a World Economy»، طبعة 2 (Thousand Oaks: Pine Forge Press, 2000).

(54) انظر روبرت أو. كيوهين وجوزيف س. ناي الابن Robert O. Keohane, Joseph S. Nye «Transnational Relations and World Politics»، (Harvard University Press, 1971). وآن مري سلوتر Anne-Marie Slaughter، «The Real World Order» مجلة Foreign Affairs (عدد أيلول ـ تشرين الأول 1997) ص 183 ـ 197.

(55) كينس ن والتز Kenneth N. Waltz، Theory of International Politics (Addison-wesley, 1979).

(56) روبرت أو. كيوهين Robert O. Keohane، «After Hegemony: Cooperation and Discord» in the World Political Economy», (Princeton University Press 1984).

(57) روبرت أو. كيوهين Robert O. Keohane، «The Demand for International Regimes». في كتاب من إعداد ستيفن د. كراسنر Stephen D. Krasner «international Regimes» (Cornell University Press, 1983) ص 141 ـ 171.

(58) مـايـر وآخـرون Meyer، «World Society and the Nation State»، مـارثـا فـيـنـمـور Martha Finnomore، «National Interest In International Society» (Cornell University Press, 1996): ومـارثـا فـيـنـمـور Martha Fennimore، «Sovereign Default and Military Intervention»، ورقة غير منشورة، 2000.

(59) تشايم د. كوفمان وروبرت أ. باب Chaim D. Kaufmann - Robert A. Pape: «Explaining Costly International Moral Action: Britain Sixty-year Campaign against the Atlantic Slave Trade» International Organization ص 631 ـ 68 (خريف 1999).

(60) مـايـلـز كـاهـلـر Miles Khaler، «Mutilateralism with Small and Large Numbers»، ص 681 ـ 709 (صيف 1992) International Organization.

(61) تـومـاس أوتـلـي وروبـرت نـابـورس Thomas Oatky, Robert Nabors، «Redistributive Cooperation: Market Failure, Wealth Transfer and Basle accord» ص 35 ـ 45 (شـتـاء 1998) International Organization.

(62) غاري غيريفي وميغويل كورزيندفيتش (معدّون) Gary Gereffi, Miguel Korzeniewicz، «Commodity Chains and Global Capitalism», (Greenwood Press, 1994).

(63) روني غـارسـيـا ـ جـونـسـون Ronie Garcia - Johnson، «Exporting Environmentalism: US Multinational Chemical Corporation in Brazil and Mexico (MIT Press, 2000).

(64) ليسيج Lessig، ص 197، «Code and Other Laws of Cyberspace».

(65) «After Seatle: The Nongovernmental Order»، مـجـلـة ص 21 -Economist, December 11 1999.

(66) مارغريت كيك، وكاثرين سكينك Margaret Keck, Kathryn Skink، «Activists beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics». (Cornell University Press, 1998).

(67) وولف غانغ هـ. رينيك Wolfgang H. Reinicke، «The Other World Wide Web: Global Public Policy Networks», ص 44 ـ 57 (شتاء 1999 ـ 2000) Foreign Policy.

(68) شيلا جاناسوف Sheila Janasoff، Privat note to authors ـ كانون الثاني 2000.

(69) كيك وسكينك Keck, Sikkink، «Activists Beyond Borders».

كوفمان وباب «Explaining Costly International Moral Action».

(70) ساسين Sassen، ص 96 «Cities in World Economy».

(71) «Lively Debate at First G-20 Talks»، (17 ديسمبر 1999 ص 11، Financial Times).

(72) «Head of OAU Opposes Call by Annan»، (Financial Times, 21. Sept. 1999)، ص 5، و «Kofi Annan Unsettles People as He Believes».

(ص A1، 31/ 12/ 1999، NewYork Times)، UN Should Do.

(73) كيك وسيكنيك، ص 70 «Activists beyond Borders».

(74) مـايـكـل زورن Michael Zurn، «Democratic Governance beyond the Nation State: The EU and Other International Institutions»، ورقة غير مطبوعة، 2000 ص 17 ـ 17.

(75) زورن «Democratic Governance».

obeikandl.com